دور وسائل الاتصال في تقوية الروابط المكانية :
دراسة جغرافية تطبيقية على الكويت

د. فاطمة العبد الرزاق*

مقدمة :

تعمل وسائل الإتصال المختلفة على ربط طرفين متباعدين مكانيا، تربطهما علاقات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو غيرها.

تعتبر الكويت من البلدان التي تضم بين سكانها أعدادا كبيرة من الوافدين، بل إن مجموع عدد الوافدين يزيد عن عدد السكان المحليين، ففي الوقت الذي بلغ مجموع عدد السكان بالكويت (١٩٨٥م) حوالي ١,٦٩٧,٣٠١ نسمة، نجد أن عدد السكان الكويتيين يبلغ ٦٨١,٢٨٨ نسمة أي ما يعادل حوالي ٤٠ بالمائة من مجموع السكان.

والباقي من غير الكويتيين وعددهم ١,٠١٦٠١٣ نسمة[1]. على الرغم من أهمية ما تقدمه وسائل الإتصال المختلفة من خدمات جليله للأفراد والمؤسسات والهيئات المختلفة، إلا أن هذه الخدمات الحيوية لم تحظ بعد بالدراسة والاهتمام، على عكس ما كان يتوقع، فيما عدا بعض المحاولات المحدودة التي قامت بها الجهات المختصة، لتوضيح سياستها والقوانين التي تتبعها، لتوضيح الدور الذي تؤديه هذه الخدمات.

لهذا كان إختيار هذا الموضوع كمحاولة للبحث والدراسة ولإبراز أهمية وسائل الاتصال في مختلف المجالات: الاقتصادية، والسياسية، وغيرها.

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز ما لوسائل الاتصال المختلفة (البرقية والبريدية والهاتفية) من

---

* مدرس في قسم الجغرافيا ـ جامعة الكويت

(١) حسب تعداد عام ١٩٨٥.

أهمية بالغة في خدمة الحياة الاقتصادية وأنتعاشها وخاصة النشاط التجاري والحياة الاجتماعية والثقافية إلى جانب مدى العلاقة بين الوافدين وهذا المرفق الحيوي . .

ونتيجة لما لمثل هذه الخدمات من دور واسع الانتشار، يمكن على أساسه إبراز دور الدراسات الجغرافية من الناحية العملية، لما قد تتمخض عنه هذه الدراسة من نتائج . ولقلة الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع، ولأن الكويت تشكل مثالا حيويا لمثل هذه الدراسة، لما يتوافر بها من حقائق وظواهر قد لا تتوافر في جهات أخرى من العالم.

ولما كانت الجغرافية كعلم تهتم بدراسة الظاهرات البشرية وارتباطاتها المكانية، دراسة قائمة على التفسير والتحليل والربط والتقويم، فدراسة هذه الظاهرة تعتبر جزءاً من دراسة جغرافية الخدمات التي نمت نمواً كبيراً بعد التطور الكبير في دراسة جغرافية المدن، وبعد أن زادت العلاقات الدولية زيادة كبيرة في وقتنا الحاضر.

وأصبحت دول العالم تعتمد بعضها على بعض، وبعد أن حدثت ثورة في الإتصالات على نطاق العالم كله، حتى أصبح هذا العالم صغيراً بالفعل، فما يحدث في جزء منه يجد له صدى بعد زمن قصير في سائر مناطق العالم.

ومن هنا كانت هذه الدراسة التي تبرز دور الجغرافية في دراسة هذه الظاهرات.

وتحقيقاً لهذا الهدف سوف تتبع الدراسة المنهج الآتي :

١ ـ تطور تاريخ خدمات الإتصال بالكويت، ابتداء من خدمات البريد، وانتهاء بمحطة الأقمار الصناعية.
٢ ـ الأسباب التي دفعت إلى تطور وسائل الإتصال بهذه الصورة السريعة.
٣ ـ الوضع الحالي لوسائل الاتصال، والقوانين التي تحكمها.
٤ ـ تكاليف وإيرادات وسائل الاتصال المختلفة : من بريد، وبرق وهاتف وتلكس.
٥ ـ أثر وسائل الإتصال على العمالة في البلاد.

لقد اعتمدت الباحثة على جمع البيانات من مصادرها، عن طريق الاستعانة بالإحصاءات المنشورة، والمقابلات الشخصية للمسئولين والعاملين في هذا القطاع. غير أن الباحثة واجهت الكثير من المصاعب المتمثلة بندرة السجلات والاحصاءات التاريخية التي يمكن إجراء مقارنات على أساسها، ورغم كل المحاولات التي بذلتها الباحثة والمساعدات التي أبداها المسؤولون : فإن البحث لا زال بحاجة إلى بعض البيانات والإحصاءات التفصيلية، التي تعذر الحصول عليها.

لمحة تاريخية عن وسائل الاتصال بالكويت :

تعتبر خدمات البريد أول خدمات الاتصال التي عرفت واستخدمت بالكويت، لارتباطها

التجاري بعدد من الدول، مما يتطلب سهولة اتصالها بالعالم الخارجي، وكانت محاولة القوى الكبرى في العالم للحصول على نفوذ لها بالكويت ذات الموقع الهام سبباً في الإسراع بتوفير مثل هذه الخدمات، وبخاصة الخدمات البريدية.

ويعود تاريخ الخدمات البريدية بالكويت إلى عام ١٧٧٥م[١]، حيث كانت هناك مراسلات بين الكويت والخارج، رغم عدم انتظامها. فقد كانت عملية جمع البريد تتم بطريقة بدائية تتولى إحدى الأسر الكويتية عملية جمع الرسائل بعد وضع طوابع البريد عليها ـ وتنقل إلى البصرة،[٢] ثم تقوم دائرة البريد هناك بتوزيعها، وهكذا بالنسبة للبريد الوارد من البصرة إلى الكويت. كما أن ربابنة السفن كانوا يقومون بنقل بعض الطرود والرسائل بصورة غير منتظمة، مما يعرضها للضياع في كثير من الأحيان.

وفي عهد الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦ ـ ١٩١٥م) تم إفتتاح أول مكتب للبريد بالكويت عام ١٩٠٤م وكان تابعاً لدائرة البريد والبرق الهندية، ولكن هذا الإرتباط تحوّل إلى العراق بسبب التكاليف الباهظة لإرسال البريد عن طريق دائرة البريد الهندية، واستمر إشراف العراق على بريد الكويت خلال المدة من ١٩٢٠ إلى ١٩٤١م، كما أنه منذ عام ١٩٢٧م أصبح البريد ينقل من الكويت إلى البصرة والعكس عن طريق البر، وذلك بعد أن فتح طريق السيارات بين البلدين[٣].

وفي عام ١٩٤٧م أعيد إشراف حكومة الهند على البريد بالكويت وذلك لإرتباط خدمات النقل البحري ـ خطوط النقل البحرى شبه المنتظم ـ بين الكويت والهند، وارتباط الدولتين سياسياً واقتصادياً ببريطانيا[٤].

ولكن في عام ١٩٤٨م استقل مكتب بريد الكويت عن الإشراف البريطاني، وكان عدد العاملين في مكتب البريد في ذلك الوقت لا يتجاوز احد عشر شخصاً : منهم ثلاثة موظفين من الهنود، وثلاثة موزعين من العرب بالإضافة إلى مفتش برقيات، وموزع وثلاثة عمال. ثم بدأت مكاتب البريد تتوزع على أنحاء الكويت وفي عام ١٩٥٦م وصل عددها إلى أربعة مكاتب : منها واحد بالأحمدي، وآخر بالشويخ، (G1 جيوان) والمباركية وميناء الأحمدي[٥].

وكانت الكويت تستخدم طوابع بريد بريطانية مختوم عليها إسم الكويت باللغة

---

(١) وزارة البريد والبرق والهاتف في خمس سنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣م، مطبعة حكومة الكويت ص ٢٨.

(٢) عبدالله الحاتم، من هنا بدأت الكويت المطبعة العمومية، دمشق غير مؤرخ، ص ١٩٠.

(٣) كانت شركة السيد حامد النقيب تقوم بعملية نقل البريد مقابل أجر شهري قدر بحوالي ٣٥٠ روبية (عملة هندية كانت تستخدم بالكويت) لمزيد من المعلومات راجع، عبدالله الحاتم، من هنا بدأت الكويت سبق ذكره.

(٤) لمزيد من المعلومات راجع :

F. Al- Abdul - Razzak, **Marine Resources in Kuwait, Their Role in development Kuwait non - Oil Resources, Kuwait University, Kuwait, 1980.**

(٥) كانت قيمة الطوابع تقدر (بالآنة) وهي إحدى وحدات الروبية الهندية التي كانت تستخدم بالكويت.

الانجليزية. وربما كان السبب في تأخير إشراف حكومة الكويت على الخدمات البريدية عائداً إلى عدم مقدرتها المالية بالإضافة إلى أن بريطانيا كانت تتولى معظم المعاملات السياسية والاقتصادية الخارجية نيابة عن الكويت إلى جانب عدم توافر الخبرة المحلية ولكن بعد ذلك أصبحت الطوابع تصدر محلياً، كما تعددت مكاتب البريد. (شكل رقم ١).

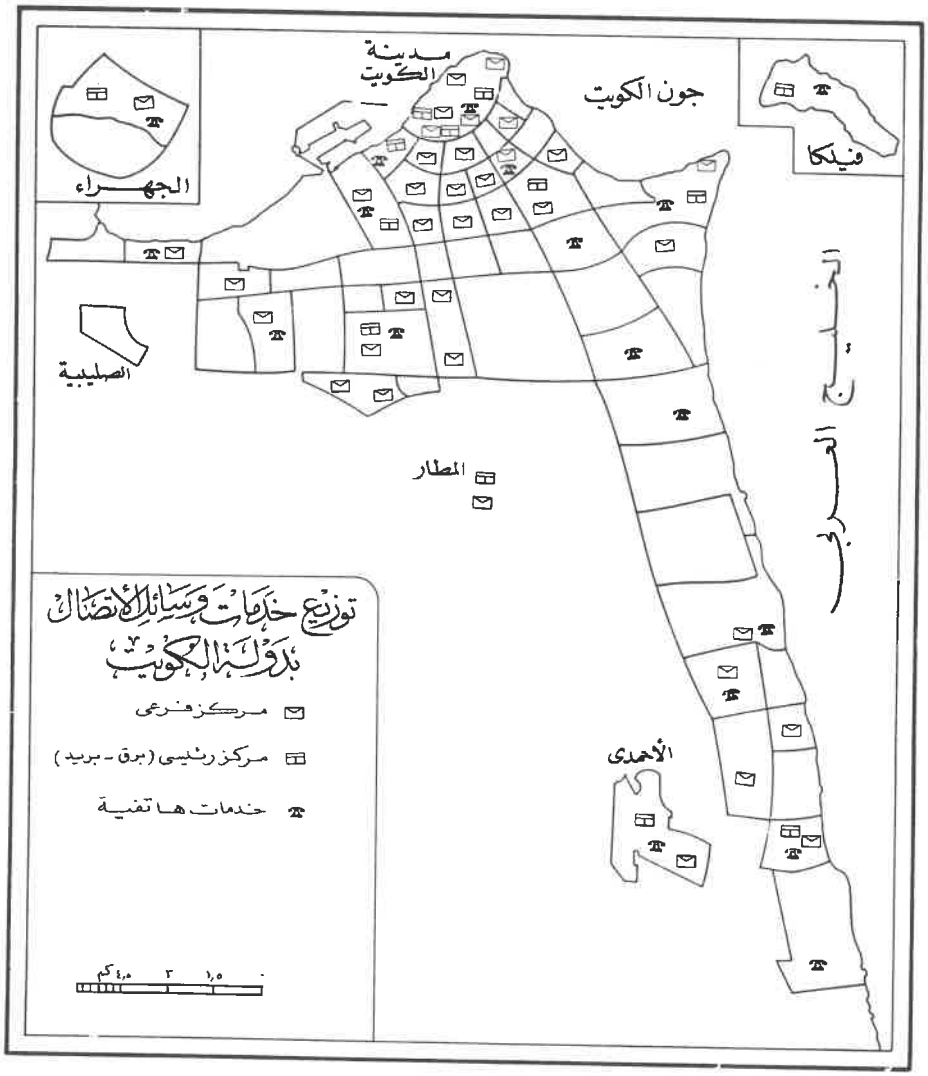

شكل رقم - ١ -

إصدار طوابع البريد :

كانت الكويت في السابق تستعمل طوابع هندية وبريطانية طبع عليها اسم الكويت وثمنه بالآنة والروبية كما سبق ذكره. وفي سنة ١٩٥٨ أصدرت دائرة البريد بالكويت أول مجموعة من ثلاثة طوابع. غير أنه منذ عام ١٩٦٠م أصدرت الكويت أول مجموعة من الطوابع التذكارية وهذه الطوابع تختلف من حيث القيمة حسب الرسوم البريدية المتبعة وتتراوح قيمة الطوابع بين ٥ فلوس و٢٠٠ فلس. وتمثل الطوابع التي تصدرها الدولة بعض أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الكويت، إلى جانب أنها تسجل المناسبات والأحداث الهامة التي مرت بالبلاد. أما قيمها فتتفق مع تكاليف خدمات البريد.

ويستبدل الطابع البريدي في بعض الأحيان بالختم البريدي الذي تستخدمه المؤسسات والشركات التي تحصل على تصريح باستعمال هذا الختم من إدارة البريد بعد استيفاء الأجور البريدية.

تاريخ الخدمات الهاتفية والبرقية :

كانت الخدمات الهاتفية والبرقية حتى عام ١٩٥٦م تتم بواسطة شركة السلكي واللاسلكي البريطانية وكانت سعة مقسم الهاتف لا تتجاوز ٤٠٠ خط، ويعمل عدد محدود من الموظفين لا يتجاوز عددهم ٧٥ موظفا. ونتيجة لهذه الخدمات المحدودة كان الطلب على هذه الوسائل محدودا، حيث أن عدد المخابرات الخارجية لم يتجاوز ١٨٨١ مخابرة خلال عام ١٩٥٦م وكذلك الحال بالنسبة للاتصالات البرقية. وربما كان ذلك بسبب قلة عدد الوافدين في ذلك الوقت. كما أن النشاط التجاري والمالي كان محدودا بالإضافة إلى أن الدولة كانت في بداية عملها لتأمين مثل هذه الخدمات، إلى جانب عدم الفهم الكامل لأهمية وسائل الاتصال لدى الجمهور.

ونظراً لحيوية هذا الجهاز فقد صدر عام ١٩٥٩م مرسوم أميري بشأن تنظيم استعمال أجهزة اللاسلكي في الدولة، وذلك لضمان أمن وسلامة البلاد، ولتطبيق الاتفاقيات الدولية في ذلك، لأن إتصال الكويت بهذا المجال يرتبط إلى حد كبير بغيرها من الدول[1].

خدمات وسائل الاتصال منذ الاستقلال :

بعد استقلال الكويت عام ١٩٦١م أصبحت الكويت عضوا في اتحاد البريد العربي، واتحاد البريد العالمي، وأصدرت مجموعة طوابع تتماشى وقيمة التكاليف البريدية على حسب ما يحدده الاتحاد الدولي للبريد كما تزايد عدد مكاتب البريد بحيث وصل عددها إلى ستة وثلاثين مكتبا.

منها ستة مكاتب رئيسة في كل من مدينة الكويت (شارع فهد السالم) ومكتب بريد الصفاة، والسالمية، والأحمدي، والفحيحيل، والمطار، بالإضافة إلى ثلاثين فرعا موزعة بين الكويت وضواحيها، والقرى الساحلية، وجزيرة فيلكا، وذلك لتغطية احتياجات السكان الذين بدأوا

(١) لمزيد من المعلومات راجع : وزارة البريد والبرق والهاتف في خمس سنوات ١٩٦٩ - ١٩٨٣.

ينتشرون خارج حدود مدينة الكويت القديمة (داخل السور) نتيجة للتنمية العمرانية التي بدأت تشق طريقها، وكذلك تزايد السكان نتيجة للهجرة بالإضافة إلى أن البلاد بدأت تشهد مطلع نهضة اقتصادية وتجارية. (شكل رقم ١).

لا تقتصر خدمات وسائل الإتصال على الخدمات البريدية بل إن هناك الخدمات البرقية التي حاولت الكويت تطويرها منذ عام ١٩١٢م حيث تم أول اتصال بين الحكومة البريطانية وحاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح حول إمكانية توصيل المخابرات اللاسلكية إلى الكويت[١].

وتعتبر الكويت اليوم رائدة في توفير خدمات الإتصال المختلفة.

العوامل المؤثرة في وسائل الإتصال :

لقد زاد حجم الاتصال بالكويت لعدة عوامل من أهمها :

١ ـ زيادة عدد السكان، وبخاصة الوافدين منهم، وحاجتهم إلى استمرار الإتصال مع بلدانهم.

فالكويت تعاني من إزدياد حجم الهجرة السكانية الوافدة من الخارج، ولهذا فإن من أهداف الدولة تقليل حجم هذه الهجرة الخارجية، ومحاولة استخدام الآلة في كثير من الأعمال العمرانية والصناعية.

ولما كانت سرعة الإتصال وإمكانات الإعتماد على أعداد محدودة من الموظفين والعاملين في فروع الشركات والمؤسسات المختلفة احد الأهداف التي لا يمكن تحقيقها إلا إذا توافرت خدمات إتصال سريعة ومضمونة لهذا حرصت الدولة على تأمينها.

٢ ـ اتساع نشاط الكويت التجاري والصناعي وحاجتها إلى وسائل الإتصال الحديثة والسريعة لإتمام مهماتها. فالكويت تعتبر بلداً تجارياً بالمقام الأول، ولهذا فإن أي تطوير أو زيادة في أهمية هذا القطاع الاقتصادي الحيوي لا بد وأن يواكبه تطور وإرتفاع بمستوى خدمات الإتصال على اختلاف أنواعها.

لا يعتمد تطوير التجارة على وسائل النقل المختلفة من إقامة الموانى والمطارات فحسب، بل إنه لا بد من تطوير وسائل الإتصال الأخرى (بريد، وبرق، وهاتف) وبخاصة أن هذا النوع من الإتصالات قد شهد تطوراً كبيراً في السنوات الاخيرة على مستوى العالم، ولكي توثق الكويت علاقتها بالدول التجارية التي تتعامل معها لا بد أن يكون هناك تطوير لخدمات الإتصالات على إختلافها، حتى تغطي الإحتياجات المتزايدة. ولهذا حرصت هذه الشركات

---

(١) لمزيد من المعلومات راجع :

Harris, Christian Phelps, The Persian Gulf Submarine Telegraph of 1864, **The Georgraphical Journal,** Vol. 135, Part 2, June 1969.

والمؤسسات على أن يكون لها عنوانها البرقي، وصندوق بريد خاص بها، بالإضافة إلى أجهزة التلكس، والتليفون الذي لا يقتصر على الشركات الكبرى ذات الاتصال الخارجي المباشر فقط، بل إنه حتى محلات التجزئة تحرص على أن يتوافر لديها مثل هذا الاتصال.

ويبلغ عدد المؤسسات التجارية بالكويت حسب إحصاء عام ١٩٨٣م حوالي ٢٣٦٠٢[1] منشأة لمعظمها إتصالات خارجية مباشرة عن طريق التلكس ـ إشتراك ـ أو البريد، أو الهاتف (التليفون). ويعمل بها حوالي ١٣٥٩٢٤ شخصا بين عامل وموظف منهم ٧٧٠٠ كويتي و١٢٨٢٢٤ غير كويتي.

إن نشاط السوق المالي والمصرفي في الكويت خلال السنوات الأخيرة قد يمثل أحد الأسباب الرئيسة لتطوير وزيادة خدمات الاتصالات لما لهذا النوع من النشاط الاقتصادي من أهمية وإرتباط بالسوق العالمية. تضم الكويت العديد من البنوك : التجارية، والعقارية، والصناعية، يصل عددها إلى حوالي تسعة بنوك بفروعها المختلفة والمتعددة، ولما كان الإتصال المحلي والخارجي يمثل مجال خدمات هامة للنشاط المصرفي فقد حرصت هذه البنوك على تأمين خدمات الاتصال السريعة المختلفة لديها، بل إن من أهم العقبات التي واجهت تطور الكويت وتحويلها إلى مركز مالي بالمنطقة : هو ما يحتاجه مثل هذا النشاط من وسائل اتصال مختلفة سريعة ومباشرة.

٣ ـ إتساع الرقعة العمرانية التي بدأت مع حركة خروج السكان إلى الضواحي العديدة التي تغطي أجزاء واسعة من الدولة، وما يتطلبه مثل هذا الانتشار من توفير وسائل الاتصال السهلة والسريعة بين السكان. بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على الأمن والنظام والسلامة بين أجزاء الدولة المختلفة وما يقتضيه ذلك من ضرورة تأمين خدمات اتصال سريعة، متمثلة في التوسع باستخدام أجهزة الهاتف واللاسلكي.

٤ ـ تعاني الكويت من مشكلة الضغط على الطرق، حيث إن النقل الداخلي يكاد يقتصر على السيارات فقط. الى جانب تعدد فروع الشركات والمؤسسات العاملة بالكويت، وكذلك إزدياد نطاق الخدمات الحكومية، كل هذه الخدمات تقتضي تنظيم اتصالات سريعة فيما بينها، وهذه الاتصالات إذا ما أقتصرت على النقل بالسيارات فإنه سوف يضاعف من مشكلة الضغط على الطرق، ويزيد من ازدحام حركة المرور داخل حدود المدينة وخارجها، ولهذا كان لا بد من تأمين خدمات بديلة تقلل من الضغط على المواصلات الداخلية، وهذه لا تتأتي إلا إذا تأمنت خدمات إتصال داخلية سريعة، ومريحة، ومضمونة، رغم كل ما تتعرض له مثل

(١) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٦.

هذه الخدمات من انتقادات[1].

٥ ـ النمو الاجتماعي والثقافي والعمراني والاقتصادي في البلاد وكل هذه النواحي تتطلب علاقات واتصالات بدول عديدة، بالإضافة إلى إتساع نطاق الخدمات التي تقدمها الدولة.

٦ ـ علاقة الكويت الجيدة مع كثير من دول العالم وبخاصة بعد عام ١٩٦٠م أي بعد حصول الكويت على استقلالها.

٧ ـ محاولة الدولة محاكاة الدول المتقدمة وتأمين كافة الخدمات لمواطنيها، إلى جانب إرتفاع مستوى المعيشة، وإمكانات الدولة ومقدرتها الاقتصادية على تحمل تكاليف مثل هذه المنشآت الحيوية، واقتناء آخر ما وصل إليه العلم والتكنولوجيا في هذا المجال، ولكن هذا التطور قد يكون عبأ على اقتصاديات الدولة إذا لم يكن هناك طلب واضح على استخدام مثل هذه الخدمات، وحتى تتمكن الجهات المسئولة من استمرار تطويرها استجابة للطلبات المتزايدة عليها من قبل السكان. وحتى يكون هناك مردود مادي يغطي كل النفقات التي تتكبدها الدولة أو بعضها.

إن مدى أهمية هذا النوع من وسائل الإتصال قد يبدو واضحاً من خلال الأرقام الدالة على تبادل مثل هذا النوع من أنواع الاتصال بين الكويت وغيرها من دول العالم (شكل رقم ٢)

وسوف نتناول بالدراسة والتحليل خدمات وسائل الاتصال المختلفة، لنتعرف من خلال هذه الدراسة على دور كل نوع في خدمة متطلبات السكان : مواطنين، ومقيمين.

أولا : خدمات البريد

تعتبر الخدمات البريدية من الخدمات الحيوية لأي مجتمع بسبب ما يرتبط بها من مصالح حيوية سواء كانت في المجالات الاقتصادية، أو الاجتماعية، ولهذا كانت الخدمات البريدية أول خدمات للإتصال تم تأمينها بالكويت كما سبق توضيحه.

كما شهدت الخدمات البريدية تطوراً عظيما، شأنها في ذلك شأن خدمات الإتصال الأخرى، التي تطورت في الكويت.

ومن المتوقع أن يزداد الطلب على هذه الخدمات خلال السنوات القادمة نتيجة لتزايد السكان والمؤسسات التجارية والصناعية، وازدياد ارتباط الكويت عربيا وعالميا. وعليه يمكن تلخيص مهمات إدارة البريد بتوفير خدمة البريد الصادر والوارد من وإلى البلاد. وما تتطلبه هذه الخدمة من مجهودات متمثلة بما يأتي :

أ ـ استقبال الرسائل والطرود الواردة والصادرة من الداخل والخارج، وتأمين توزيعها إلى الجهات

---

(١) تتمثل هذه الانتقادات بعدم امكانية حل كثير من المشاكل عن طريق الهاتف، وكثرة ما تتعرض خدمات الهاتف للخلل أو التلف الذي قد يكون بسبب الأحوال الجوية أو كثرة الحفريات والبناء في المناطق المختلفة.

جدول رقم (١)
تطور وسائل الاتصال المختلفة

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
عدد صناديق البريد (بالألف)	—	٢٩	٣٢	٣٤	٣٦	٤١	٤٤١
عدد صناديق البريد لكل ألف من السكان	—	١٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢١٠	٢٥٠	٢٦٠
عدد خطوط الهاتف (بالألف)	١٤٢	١٦٠	١٧١	١٩١	٢٠٣	٢١٠	٢٢١
عدد خطوط الهاتف لكل ألف من السكان	١١٠	١١٧	١١٩	١٢٨	١٣٠	١٢٨	١٢٩
رسائل البريد العادية الصادرة (بالألف)	٤٩٤٢٤	٥٢٤٧٠	٦٢١٥٣	٦٩٠٠٧	٧٦٧٧٣	٨٣٨٠٣	٧٧١٧٤
رسائل البريد المسجلة الصادرة (بالألف)	٢٣٢٦	٢٤٧٠	٢٧٧٧	٣٠٧٤	٣٤٧٣	٣٤٥٩	٣٥٤٥
الطرود البريدية الصادرة (بالألف)	٦٤	٧٤	٨١	٩٢	١٠٥	١١٩	١٣٤
رسائل البريد العادية الواردة (بالألف)	٤٥٣٧٦	٤٥٠١٢	٥٨٢٨١	٦٠٤٦٢	٦٣٠٨٢	٦٢٢٣٤	٦١٢١٦
رسائل البريد المسجلة الواردة (بالألف)	١٦٤٦	١٥٤٥	١٦٥١	١٧٥٧	١٩٨٧	١٧١٦	١٦٤٠
الطرود البريدية الواردة (بالألف)	١٣٦	١٣٧	١٤٩	١٤١	١٤٤	١٣٤	١١٧
مجموع الطرود والرسائل الواردة (بالألف)	٦٣٥٨	٤٦٦٩٤	٦٠٠٨	٦٢٣٦٠	٦٥٢١٣	٦٤٠٨٤	٦٢٩٧٣
مجموع الطرود والرسال الصادرة (بالألف)	٥١٨١٤	٥٥٠١٤	٦٥٠١١	٧٢١٧٣	٨٠٣٥١	٨٧٣٨١	٨٠٨٥٣
البرقيات الصادرة (بالألف)	٥٩٧	٥٧٣	٥٧٩	٥٩٢	٥٨٣	٥٢١	٤٩٩
البرقيات الواردة (بالألف)	٥٥١	٥٢٣	٥١٨	٥١٢	٤٧٣	٣٩٦	٣٨٢
عدد المكالمات الهاتفية الصادرة (بالألف)	٢١٨٨	٢٩٢٣	٤٠٠٦	٤٨٠١	٥٩٣٥	٦٥٣٧	٨٢٤٢
عدد اتصالات التلكس الصادرة (بالألف)	١٨٩٩	٢٢٠٢	٢٦٢٦	٢٩٣٤	٣١٤٩	٣١١٧	٢٨٤٢

المصدر : جمعت بواسطة الكاتبة من الإحصاء السنوي ١٩٨٤ - ١٩٨٦م.

شكل رقم - ٢ -

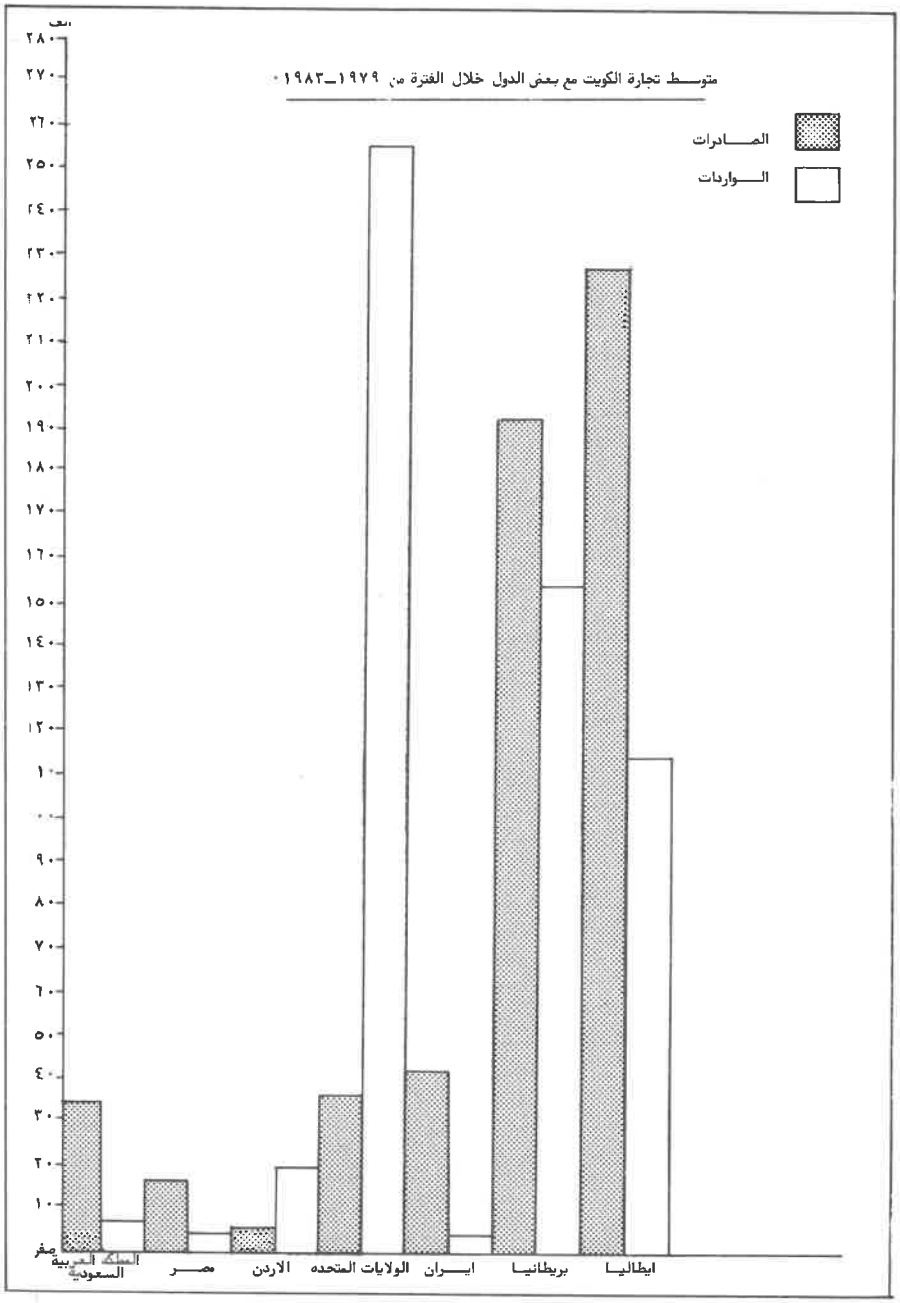
متوسط تجارة الكويت مع بعض الدول خلال الفترة من ١٩٧٩-١٩٨٣
الصادرات
الواردات
٢٨٠
٢٧٠
٢٦٠
٢٥٠
٢٤٠
٢٣٠
٢٢٠
٢١٠
٢٠٠
١٩٠
١٨٠
١٧٠
١٦٠
١٥٠
١٤٠
١٣٠
١٢٠
١٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
صفر
المملكة العربية السعودية
مصر
الاردن
الولايات المتحده
ايران
بريطانيا
ايطاليا

المرسلة إليها. سواء كانت بالبريد العادي، أو المسجل، أو المستعجل أو المؤمن عليه، سواء كان مرسلاً عن طريق البريد الجوي أو السطحي.

وترتبط خدمة البريد الصادر والوارد ارتباطاً كليا بوسائل المواصلات الخارجية منها والداخلية ويترتب عليها سرعة وسلامة البريد.

يتم تصنيف الرسائل والبعائث البريدية حسب نوع وسيلة المواصلات المختارة لنقله، وعلى هذا الأساس يتم تحديد أسعار أو تكاليف البريد حسب وسيلة المواصلات المتبعة.

أما في الكويت فإن أجور البريد المستخدمة تحد على أساس أجور البريد السطحي المقررة في وثائق البريد العالمي وإتحاد البريد العربي، ولكن رغبة في تأمين خدمة ممتازة، فإنه يجري نقل مختلف البعائث البريدية بطريق الجو من الكويت إلى كافة الدول العربية والأجنبية[1].

ورغم ما يبذل من جهد من قبل الجهات المسئولة عن البريد من أجل سلامته وسرعة وصوله، إلا أنه قد يحدث بعض التأخير الناجم عن الأسباب الاتية :

١ ـ بعد المسافة التي يترتب عليها طول الطريق الذي يفصل بين نقطة الإرسال والاستلام.

٢ ـ ما قد يعترض الطريق من عوائق تؤخر وصول الرسائل مثل الإشارات المرورية ومدى إزدحام الطرق وهذا يعتمد بدوره على ساعات التوزيع، ومدى تزامنها مع ساعات إزدحام الشوارع بالمارة، مثل : ساعات الصباح الأولى، وساعات انصراف العاملين من أعمالهم.
ففي هذه الأوقات يزيد الضغط على الطرق المختلفة والذي بدوره يختلف من منطقة إلى أخرى.

٣ ـ مدى تأمين اليد العاملة التي تقوم بإنجاز هذه الأعمال بأسرع وقت.

٤ ـ مدى توافر مراكز خدمة وسائل الاتصال في جهات البلاد المختلفة التي تمكن كل فرد من إرسال وإستلام مراسلاته بسهولة. (شكل رقم ١)

٥ ـ مدى وضوح العنوان الذي تحمله الرسالة، ومطابقته للواقع.

ولكن رغم كل هذه الأسباب فإنه لا بد من إتمام الخدمة البريدية على أكمل وجه، وبخاصة وأن المواطن قد شارك من خلال القيمة التي دفعها لقاء خدمة وسائل الاتصال وبخاصة البريد والبرق.

هناك نوع من الرسائل التي تبعث مباشرة من الشركات والبنوك وتعتمد على الأجهزة الألكترونية، ومن مميزاتها أن الرسالة تصل إلى الطرف الآخر في نفس الوقت، ولكن تنقصها

---

(١) هناك اتفاق بين إدارة البريد وشركات الطيران وبخاصة الوطنية منها، حيث تعطي أولوية لنقل البريد بتكاليف مخفضة، ولهذا استبدلت وسيلة النقل البحري إلى النقل الجوي مما يمكن من ضمان وسرعة الوصول. مع إعطاء الاولوية للبريد المرسل اصلا عن طريق الجو اي الذي تم تقاضي رسوم البريد الجوي عنه.

السرية، وهذه الخدمة موجودة بالكويت إلا أنها محدودة بسبب تكاليفها، ولأن الجهات التي تتوافر لها هذه الخدمة لا بد أن تكون أتصالاتها كثيرة ويتطلب إنجاز عملها السرعة، مثل البنوك وغيرها.

هناك وسيلة أخرى للاتصال، والتي بدورها قد تكون منافسة للرسائل في الوقت الحالي، وهي إرسال الأشرطة المسجلة[1] بدل الرسائل المكتوبة وهذه الوسيلة شاع أستعمالها في الآونة الأخيرة، رغم أنها تخضع للرقابة الدقيقة وبخاصة أنها قد تكون في لغات مختلفة وهذا مما يتسبب في تأخير وصولها.

ب ـ توزيع صناديق الإيداع.

من الملاحظ عند توزيع صناديق إيداع الرسائل يؤخذ بالإعتبار نسبة الكثافة المرورية بالنسبة للمشاة، حتى يمكن استخدام هذه الصناديق.

ولهذا توضع صناديق الإيداع عادة قرب المراكز التي يتجمع فيها السكان، مثل الأسواق. ووزارات الدولة، ومواقف السيارات. على أن يراعي عند إختيار الموقع أن يكون مناسبا لسلامة الصناديق من الحوادث، أو العبث، وأن لا يكون وجود الصندوق في نقطة ما سببا في إعاقة الحركة عند هذا الموقع.

أما بالنسبة لعدد صناديق إيداع الرسائل في المناطق المختلفة فإنه عند توزيع هذه الصناديق يؤخذ في الاعتبار ما يأتي :

١ ـ مدى كثافة سكان المنطقة.
٢ ـ توزيع السكان النوعي في المنطقة[2].
٣ ـ مدى أهمية المنطقة من الناحية الاقتصادية ـ مناطق الأسواق ومراكز المال.
٤ ـ عدد المساكن المؤجرة في المنطقة.

وعليه يمكن الاستدلال بالأرقام التي توضح توزيع صناديق الإيداع بين مناطق الكويت المختلفة.

يبلغ عدد صناديق الإيداع في مدينة الكويت داخل السور ٦٦ صندوقا، من بين مجموع صناديق الإيداع في دولة الكويت، والبالغ عددها ٣٧٩ صندوقا. وربما كان سبب ذلك هو تركز الأعمال التجارية في المنطقة.

بالإضافة إلى تركز المقيمين من غير الكويتيين في حدود مدينة الكويت داخل السور، لا سيما الذكور الذين يتركزون في مناطق معينة من مدينة الكويت : مثل منطقة المرقاب، ومنطقة الشرق،

---

(١) لا تعامل الأشرطة المسجلة معاملة الرسائل البريدية من حيث السرية.
(٢) لا سيما بين الوافدين، لأن هجرة رب الاسرة تزيد حاجته الى الاتصال بأفراد عائلته.

وذلك لكثرة المساكن المؤجرة، تأتي بعد ذلك منطقة حولي من حيث صناديق الإيداع الموزعة بها (٣١ صندوقا (وذلك لأنها من المناطق المزدحمة بالسكان إلى جانب أن معظم سكانها من غير الكويتيين. ولهذا فإن حاجتهم للإتصالات البريدية أمر مهم، لأنها وسيلة الاتصال المناسبة لهم وبخاصة إذا ما راعينا في ذلك مستويات المعيشة ومدى إمكان استخدام هؤلاء السكان لوسائل الاتصال الأخرى مثل الهاتف وغيره. وبالإضافة إلى ذلك تتركز في بعض أجزاء حولي شوارع تجارية تكثر بها المحلات التجارية، وهذا مما يزيد من حاجتهم إلى مثل هذه الصناديق.

وبالمثل تنطبق أحوال مشابهة على كل من منطقة السالمية والأحمدي حيث يبلغ عدد صناديق الإيداع في كل منهما ٢٧ صندوقا تأتي بعد ذلك كل من : خيطان وجليب الشيوخ، والرميثية، حيث يتراوح عدد صناديق الإيداع هنا فيما بين ١١ ـ ١٣ صندوقا، في حين أن عدد صناديق الإيداع في ضواحي الكويت تقترب من بعضها وتتراوح بين ٤ ـ ٨ صناديق.

يوضح الجدول رقم (٢) : أن الطلب على الخدمات البريدية في تزايد مستمر، وإن كان هناك بعض التذبذب في الأرقام التي توضحها الإحصائية ـ فقد شهد البريد الجوي المسجل والعادي إنخفاضاً واضحاً في كمه، سواء ما كان منه صادراً أو وارداً وربما كان مرجع ذلك هو تزايد الطلب على خدمات البريد الممتاز.

ويتضح من الجدول السابق : أن حجم البريد الصادر يفوق حجم الوارد أي : أن الكويت بلد مصدر للرسائل، وبخاصة خلال عام ١٩٨٥م حيث وصل حجم الصادر إلى ٨١ مليون بعيثة والوارد ٦٣ مليون بعيثة فقط.

لقد تعرضت الطرود البريدية لنفس الظاهرة من التراجع خلال عام ١٩٨٥م حيث إنخفض معدل الطرود البريدية الجوية بما يعادل النصف تقريبا، وربما كان ذلك بسبب توقف إستلام الطرود في أوقات معينة من العام لأسباب أمنية داخلية وكذلك التوقف عن إستلام الطرود المرسلة إلى بعض البلاد، بناء على رغبة هذه البلاد. كما أن إرتفاع تكاليف إرسال الطرود البريدية الجوية سبب في خفض نسبة الطرود الجوية، على عكس الحال بالنسبة للطرود السطحية التي تكون تكاليفها منخفضة نسبيا. لكن الطرود البريدية بصورة عامة انخفضت، سواء كانت سطحية أم جوية. وبلغت نسبة النقص خلال عام ١٩٨٥م ما يأتي :

إنخفضت الطرود الجوية الصادرة بحوالي ٥٣٪

إنخفضت الطرود السطحية الصادرة ١٧٪

إنخفضت الطرود السطحية الواردة بحوالي ١٢٪

إنخفضت الطرود الجوية الواردة ١٤٪

وعلى العموم يمكن الحكم بأن الوارد من الطرود يفوق الصادر خلال سنوات مختلفة فيما عدا

جـــدول رقـــم (٢)
تطـــور حركـــة الخدمـــة البريديـــة

السنة	البريـــد الصـــادر			البريـــد الـــوارد		
	جوي مسجل	جوي عادي	البريد الممتاز	جوي مسجل	جوي عادي	البريد الممتاز
١٩٨٢	٣٠٧٣٧٩٥	٦٩٠٠٦٦٩٠	٢٢٤٨	١٧٢٧٠١٨	٥٤٠٧٤٣١٩	٨٤٣٢
١٩٨٣	٣٤٧٢٩٦٨	٧٦٧٧٦٣٣٨	٥٨٠١	١٩٥٧٠٩٣	٥٤٦٩٥٥٩٤	١٣١٢٦
١٩٨٤	٣٤٥٨٨١٨	٩٣٨٠٢٥٠١	١٤٤٠١	١٦٨٩٤٥٠	٥٤١٨٦٠٥	٢٠٠٦٨
١٩٨٥	٣٥٤٤٦٠١	٧٧١٧٢٣٦٧٤	٢٦٠٨٦	١٦١٣٠٨٥	٥٤٧٠٨٠٧١	٣٤١٧٣
١٩٨٦	٢٥١٩٠٥١	٤٥٤٣٦٦٥٣	٣٠٩٨٠	١٤٤١٧٣٧	٤٩٤٣٠٤٥	٣٨٨٠٤

عام ١٩٨٥م حيث حدث العكس.

أما بالنسبة للبريد المحلي فقد أستمر على مستواه في تزايد يكاد يكون منتظما، فإن كان هناك بعض النقص بالنسبة للبريد المسجل. تعادل حوالي ١٥٪ يتضح مما تقدم : أن نصيب الفرد من الرسائل الصادرة يعادل ٣٨ رسالة بالعام، أما نصيب الفرد من الرسائل الواردة فتعادل ٣٢ رسالة بالعام (عام ١٩٨٥) بينما يقتصر نصيب الفرد من البريد المحلي بحوالي ٣ رسائل بالسنة فقط.

وهذا يوضح أهمية الرسائل وخدمات البريد بالنسبة لغير الكويتيين، أو إتصال الكويت بالعالم الخارجي، أما بالنسبة لدور البريد المحلي فلا زال محدوداً للغاية، وربما كان ذلك لأن مدى إستخدام هذه الوسيلة في إنجاز المعاملات المختلفة لا يتم عن طريق البريد مثل تجديد إقامة أو رخص قيادة السيارات وغيرها.

كما أن دور الهاتف واضح وملموس في خفض نسبة البريد الداخلي لأن المكالمات الداخلية مجانية تقريبا، كما أن الهواتف ميسرة في كافة أرجاء الكويت (المكاتب والمساكن والاماكن العامة). إلى جانب صغر مساحة الدولة وتوافر وسائل المواصلات ـ غالبا ما تكون السيارات ـ وهذه كلها تقلل من الحاجة إلى استخدام البريد.

ثانيا : خدمات البرق والهاتف :

لقد توسعت الكويت في إقامة المنشآت الخاصة للخدمة البرقية، إيمانا منها بأهمية هذه الخدمة، ولذلك أنشأت عدة محطات للإرسال والاستقبال، نظراً لتزايد الضغط في حركة البرقيات، مستخدمة بذلك النظام الآلي، وذلك حرصا منها على مسايرة آخر التطورات التكنولوجية، رغم التكاليف الباهظة[1]. هذا بالإضافة إلى خدمات التلكس التي أصبحت منذ عام ١٩٦٧م تمثل المنافس الرئيس للخدمات البرقية الصادرة والواردة.

وإذا كانت خدمات البرقيات قد تعرضت لمنافسة شديدة من خدمات التلكس إلا أن خدمة البرقيات لا زالت نشطة بالبلاد، رغم تناقصها. مما شجع على الاستمرار في بناء محطات للإرسال والإستقبال، لتغطية الطلب على حركة البرقيات بأحدث الوسائل، رغم التكاليف الباهظة التي تحملتها الدولة.

وشهدت حركة البرقيات تناقصاً مستمراً خلال السنوات القليلة الماضية، سواء بالنسبة للبرقيات الواردة أو الصادرة. وربما كان مرجع ذلك هو التنافس بين وسائل الإتصال المختلفة، مثل التلكس والإتصال الهاتفي والتسهيلات التي شهدتها هذه الوسائل، مثل النداء الآلي وغيره. ولما تمتاز به هذه الخدمات من سرعة وتقنية عالية. ولكن رغم ما تشهده خدمة البرقيات من تناقص. (شكل رقم ٣).

(١) وصلت تكاليف هذه الأجهزة ربع مليون دينار كويتي.

شكل رقم - ٣ -

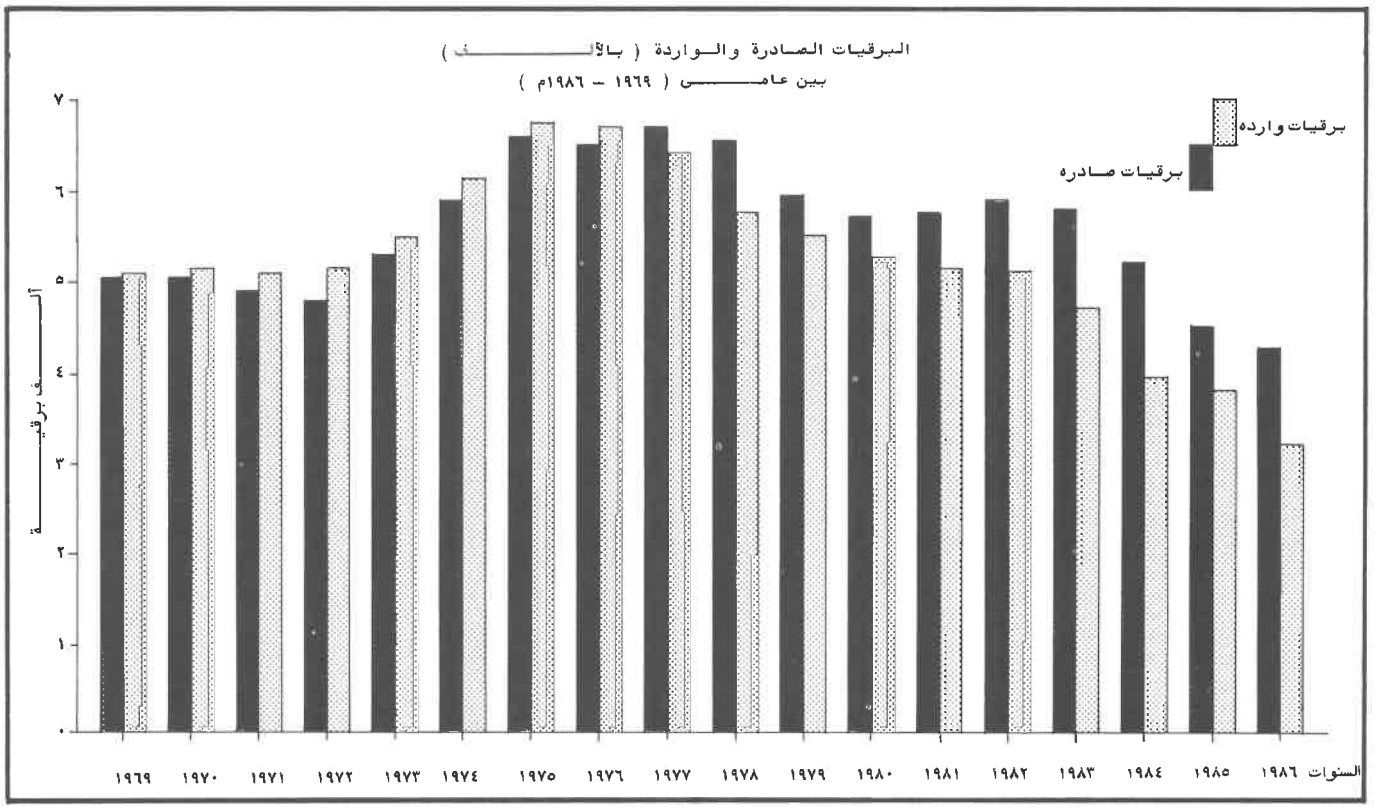
البرقيات الصادرة والواردة (بالألف)
بين عامي (١٩٦٩ - ١٩٨٦م)
برقيات واردة
برقيات صادره
ألف برقية
٠
١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
١٩٦٩
١٩٧٠
١٩٧١
١٩٧٢
١٩٧٣
١٩٧٤
١٩٧٥
١٩٧٦
١٩٧٧
١٩٧٨
١٩٧٩
١٩٨٠
١٩٨١
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
١٩٨٥
السنوات ١٩٨٦

إلا أنها تعتبر خدمة ضرورية لدى البعض بحيث لا يمكن الإستغناء عنها وبخاصة لأولئك الذين لا تتوافر في بلادهم خدمات بديلة، مثل الدول النامية، التي تعتبر مصدرا رئيساً لليد العاملة المهاجرة إلى الكويت (الهند وسيرلانكا، والباكستان، وغيرها).

يوضح الجدول رقم (٣) أن نسبة البرقيات الواردة عام ١٩٨٦م قد انخفضت بما يعادل ١٤ بالمائة تقريبا عن ما كانت عليه خلال عام ١٩٨٥م. أما الصادرة فقد نقصت بما يعادل ١٦ بالمائة عن نفس الفترة.

جدول رقم (٣)
تطور عدد البرقيات الصادرة والواردة والمكالمات الهاتفية الصادرة

السنة	البرقيات الصادرة (بالألـف)	البرقيات الواردة (بالألـف)	عدد المكالمات الهاتفية الصادرة
١٩٦٩	٥٠١	٥١٢	٤٦
١٩٧٠	٥٠٧	٥١٥	٧٦
١٩٧١	٤٩٢	٥١٣	١٣٦
١٩٧٢	٤٨٢	٥١٨	٢٢٤
١٩٧٣	٥٣٠	٥٥١	٣٥٨
١٩٧٤	٥٩٣	٦١٥	٤٧١
١٩٧٥	٦٦٠	٦٧٦	٥٧٦
١٩٧٦	٦٥٤	٦٧٢	٥٢٨
١٩٧٧	٦٧٢	٦٤٤	٨٦٩
١٩٧٨	٦٥٧	٥٧٨	١٦٤٢
١٩٧٩	٥٩٧	٥٥٠	٢١٨
١٩٨٠	٥٧٣	٥٢٣	٢٩٢٣
١٩٨١	٥٧٨	٥١٧	٤٠٠٥
١٩٨٢	٥٩١	٥١٢	٤٨٠١
١٩٨٣	٥٨٢	٤٧٣	٥٩٣٤
١٩٨٤	٥٢٠	٣٩٥	٦٥٣٧
١٩٨٥	٤٩٩	٣٨١	٨٢٤١
١٩٨٦	٤٢٩	٣٢١	٩٣٥٦

المصدر : جمعت بواسطة الكاتبة من : النشرة الإحصائية لوزارة المواصلات والإحصاء السنوي ـ وزارة التخطيط.

كما يوضح نفس الجدول مدى التزايد في عدد المكالمات الهاتفية الصادرة من الكويت ـ فيما عدا عامي ١٩٧٦ و١٩٧٩م ـ والتي قد تكون السبب في تناقص عدد البرقيات.

وبمراجعة المصادر التي ترسل إليها أو تستقبل منها البرقيات وجد ما يأتي :

القاهرة في مقدمة الجهات المستقبلة للبرقيات الصادرة من الكويت، اذ يصل نصيبها حوالي ٥١ بالمائة تليها مدينة بومباي، إذ يصل نصيبها حوالي ١١ بالمائة. (شكل رقم ٤) .

أما بالنسبة للبرقيات الواردة إلى الكويت فان القاهرة لا زالت تتصدر غيرها من الدول، إذ يصل نصيبها حوالي ٣٦ بالمائة تليها مدينة بومباي، التي يصل نصيبها إلى ١٣ بالمائة تقريبا وربما يكون سبب ذلك هو كثرة الوافدين من هذه الدول الى الكويت. إلى جانب عدم توافر وسائل اخرى بديلة للاتصال. كما أن عامل التكاليف يلعب دوراً هاماً في تحديد واختيار وسيلة الاتصال المستخدمة.

وإذا ما حاولنا الربط بين البرقيات وما يخص الفرد منها بالكويت، نجد أن نصيب الفرد من البرقيات (الصادرة والواردة) وصل إلى حوالي ١,٣ برقية في السنة خلال عام ١٩٧٠م واستمرت نفس النسبة خلال عام ١٩٧٥م، لكنها انخفضت خلال عام ١٩٨٠م إلى أقل من الواحد الصحيح، وربما يدل هذا على تحول المستهلك إلى وسائل اتصال بديلة، مثل الهاتف والتلكس، نتيجة لارتفاع مستويات الدخل.

وإذا ما حاولنا ربط عدد البرقيات لكل بلد بعدد الوافدين من نفس البلد، فإننا نجد أن نصيب الوافد المصري، وصل إلى حوالي ٥٢ برقية حسب إحصاءات عام ١٩٧٥م[1]، وتعتبر القاهرة في مقدمة باقي العالم من حيث عدد تبادلها البرقي مع الكويت. غير أن تبادل البرقيات لا يقتصر على أبناء الجالية المصرية فقط، وإنما هناك اتصالات تتم لأغراض : ثقافية، وتجارية، وإجتماعية، أو سياسية، بين أبناء الكويت، أو المقيمين بها.

ومدينة القاهرة التي تمثل مركزاً لهذه النشاطات.

واضح أن نصيب الفرد من البرقيات آخذ في التقلص، سواء بالنسبة لنصيب الفرد ككل أو نصيب غير الكويتي من البرقيات، وربما كان مرجع ذلك : إلى إستخدام الوسائل البديلة. كما أن إحصاءات ووجهة البرقيات تشير إلى أن هناك بلدان يكون نصيبها من البرقيات أكبر من غيرها، وعليه يمكن أن يخص الشخص الوافد من هذه الجهات نسبة أكبر من عدد البرقيات سنويا، وبخاصة الهند، وسيلان، والقاهرة، كما سبق ذكره.

---

(١) آخر احصاء صنف السكان به حسب الجنسية

شكل رقم - ٤ -

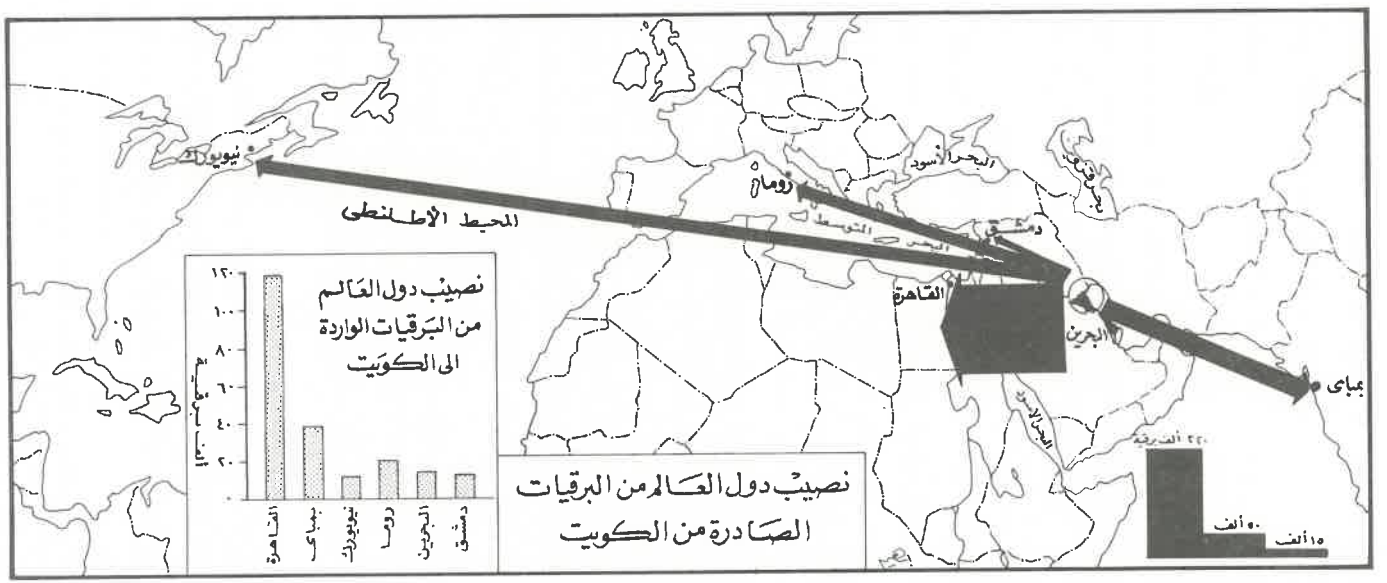
نصيب دول العالم من البرقيات الصادرة من الكويت
٢٢٠ ألف برقية
١٥٠ ألف
نصيب دول العالم من البرقيات الواردة الى الكويت
١٢٠
١٠٠
٨٠
٦٠
٤٠
٢٠
٠
القاهرة
بمباى
نيويورك
روما
البحرين
دمشق
نيويورك
المحيط الأطلنطى
روما
البحر المتوسط
البحر الأسود
دمشق
القاهرة
البحرين
بمباى
البحر الأحمر

ثالثا : الخدمات الهاتفية :

تنقسم خدمات الهاتف إلى قسمين هما :

أ ـ الهاتف المحلي

ب ـ الهاتف الدولي

شهدت الخدمات الهاتفية تطوراً وتقدما واضحاً يعكس مدى أهمية هذه الخدمات كوسيلة إتصال، ومن أهم ملامح هذا التطور توسيع دائرة الخدمة الهاتفية من ناحية، وإدخال النظام الآلي (الألكتروني) في كثير من المقاسم منذ عام ١٩٧٩م من ناحية أخرى.

فقد وجد أنه من الضروري توسعة مقسمات الخدمة الهاتفية من أجل التزايد في الطلب على الهواتف في المناطق الجديدة. ففي خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٦ امتد العمران ليشمل كل من منطقة : بنيد القار، والمنصورية، وضاحية عبدالله السالم، والنزهة. وفي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥م الى عام ١٩٨٠م امتد العمران ليشمل كل من : منطقة الجابرية، والسرة، وقرطبة، واليرموك ومنطقة الري، والعمرية، والرقعي، وبيان، ومشرف، والأندلس، والفردوس (عين بغزي)، والصليبخات، كما أن العمران في السالمية، وسلوى، والمسيلة، والفحيحيل، تطور ونما بشكل واضح. وكذلك الحال بالنسبة لمنطقة أبرق خيطان ومنطقة الدوحة الجديدة[1]. وعليه بلغ عدد المساكن خلال عام ١٩٧٠م حوالي ٣٣١٤٥ مسكنا[2] في حين أن عدد المساكن بلغ ١٨٠١١٨ مسكنا خلال عام ١٩٨٠م هذا التزايد الواضح في عدد المساكن يترجم لنا بصورة واضحة التزايد في عدد خطوط الهاتف المستغلة في المنازل، إلى جانب ارتفاع مستوى المعيشة وإدخال الخدمات الهاتفية إلى مختلف الوحدات السكنية، سواء كانت مؤجرة أم خاصة.

كما أن هذا الاتساع في الرقعة العمرانية زاد من الحاجة إلى إستخدام الهاتف.

هذا بالإضافة إلى تزايد الطلبات على خطوط الهاتف بالنسبة للمساكن الخاصة، لأكثر من خط هاتفي واحد، وذلك إما لازدياد عدد أفراد الأسرة، أو لأن المنزل يتكون من أكثر من طابق، أو الاشتراك أكثر من أسرة في نفس المنزل، إما لصلة القرابة، أو عن طريق استئجار جزء من هذا السكن.

تتفاوت طلبات الهاتف بين مناطق الكويت المختلفة، وربما كان مرجع ذلك إلى مدى حداثة المنطقة وبدء استكمال مرافقها. فقد دلت أرقام طلبات عام ١٩٧٢م أن أكبر عدد لهذه الطلبات يتمثل بمنطقة السالمية، وربما كان ذلك بسبب استكمال حركة البناء الجديدة بها، إلى جانب تزايد

---

(١) لمزيد من المعلومات راجع، أحمد حسن، مدينة الكويت، دراسة في جغرافية المدن، مجلة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية، الكويت ١٩٨٢.

(٢) لا يشمل المساكن الجماعية (العمارات) والعشيش وعددها ٦١٨١ مسكنا في عام ١٩٧٠.

أعداد المحال التجارية بها. بينما في عام ١٩٨٦م تتمثل أعلى الأعداد لطلبات الهاتف في منطقة الفروانية وذلك نتيجة لتزايد عملية إستئجار المساكن هناك وإشراك أكثر من مستأجر في المسكن الواحد. كما أنه لا بد من تأمين الخدمات الهاتفية للمناطق النائية مثل : الزور، وأم الهيمان، وذلك لما لمثل هذه الخدمات من أهمية في تسيير الأمور وتحقيق الأمن.

لهذا شهدت الطلبات على خطوط الهاتف في مجال الخدمة المنزلية طفرة كبيرة منذ مطلع السبعينات، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على تزايد عدد المساكن، والنشاط العمراني، الذي أزدهر بالبلاد، إلى جانب إرتفاع مستوى المعيشة، فقد بلغت نسبة الزيادة في عدد خطوط الهاتف خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥م إلى حوالي ٤٣ بالمائة. ونتيجة لذلك إرتفع نصيب كل مائة نسمة من السكان إلى ١٥ خطا بعد أن كان ١٢ خطا خلال عام ١٩٧٥م.

ولا يقتصر تزايد الطلب على الهاتف لأجل الخدمة المنزلية بل إن مجالات الخدمة الهاتفية قد تعددت، فهناك الخدمات الحكومية، والتجارية، والصناعية، والاجتماعية، وغيرها، ولكن هذا التزايد يتفاوت حسب مدى أهمية كل نشاط من هذه الأنشطة المختلفة فالعلاقة بين تطور هذه الأنشطة والخدمة الهاتفية علاقة طردية. فالنشاط الذي يشهد توسعا يزداد طلبه على الخدمة الهاتفية كما حدث في المجال التجاري، الذي شهد طفرة سريعة في عدد المؤسسات والمحلات التجارية، مما زاد الطلب على الخدمة الهاتفية.

ففي خلال الفترة بين عامي ١٩٧٢م و١٩٧٣م بلغت نسبة الزيادة في الخدمات الهاتفية للخدمة التجارية ما يعادل ١٣ بالمائة، في حين أنها وصلت بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٣م حوالي ٤١ بالمائة.

وهو مؤشر جيد على توسع النشاط التجاري وتعدد الشركات العاملة خلال هذه الفترة، في حين أن تزايد خطوط الهاتف في مجال خدمة المؤسسات الحكومية يسير بصورة متدرجة ومتمشية مع إتساع الوزارات وأجهزة الدول المختلفة، بصورة تكاد تكون منتظمة.

وإذا ما إعتبرنا أن وراء كل طلعة لسيارة الإسعاف مكالمة هاتفية[1]، وكذلك الحال بالنسبة لخدمات شرطة النجدة وخدمات إدارة الإطفاء لأدركنا ما لمثل هذه الخدمات من أهمية، فقد وصلت جملة حوادث المرور حوالي ٩٧٦٣ حادثا، وقع منها حوالي خمسين بالمائة في محافظة حولي تليها محافظة العاصمة.

أما حوادث الحرائق فقد وصل عددها خلال ١٩٨٥م حوالي ١٨٧٦ حادثا.

---

(١) لقد كان من بين أهداف البحث تحديد نوع الاستخدام لوسائل الاتصال، ولكن غياب مثل هذه الإحصاءات المسجلة حال دون ذلك إلى حد ما.

كما أن هناك حوادث أخرى مثل حوادث السرقات وغيرها والتي تم التبليغ عنها بواسطة الهاتف لكن لم تتوافر إحصاءات عنها.

بعد إنشاء محطة الأقمار الصناعية أصبح بالإمكان الاتصال مباشرة عن طريق النداء الآلي بين الكويت وجهات العالم المختلفة، وهذا مما ساعد الشركات التجارية والمالية والبنوك على إتمام معاملاتهم بسرعة وسهولة، مع ما يقارب من الخمسة والأربعين دولة من دول العالم، وبخاصة تلك التي ترتبط الكويت معها بمصالح تجارية ومالية ومن هذه الدول.

استراليا، والمجر، وفرنسا، والعراق، واليونان، والمانيا الاتحادية، وجمهورية إيران الإسلامية، وايطاليا، ومصر، واليابان، وقطر، والسعودية، وسنغافورة، واسبانيا، وسويسرا، والولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة، والإمارات العربية المتحدة، وكندا، وتونس، ويوغسلافيا، وقبرص، وماليزيا، وليبيا، وتايوان، وتايلاند، وهونج كونج، والفلبين، والنمسا، والسويد، والسودان، والنرويج، وهولندا، وبلجيكا، وجبل طارق، والبرتغال، ولوكسمبورغ، ومالطا.

ونتيجة لكل هذه الزيادة في إمكانات الاتصال الهاتفي ارتفع عدد المكالمات كثيرا، كما أن مدة المكالمات المسجلة ازدادت كثيرا، فأصبحت حوالي ١٨ مليون دقيقة خلال عام ١٩٧٩م بعد أن كانت لا تتجاوز خمس ملايين دقيقة خلال عام ١٩٧٥م، بينما وصلت إلى ٣٩ مليون دقيقة خلال عام ١٩٨٢م ازدادت لتصل إلى حوالي ٥٩ مليون دقيقة خلال عام ١٩٨٦م، أي ما يعادل ٩٣٥٦٧٨٦ مكالمة هاتفية، بعد أن كان عددها خلال عام ١٩٨٢م حوالي ٤٨٠١٣١١ مكالمة، وربما كان السبب تزايد واتساع نشاط الكويت الاقتصادي، وزيادة ارتباطه بالنشاطات الاقتصادية في دول العالم المختلفة، هذا إلى جانب تزايد عدد الوافدين، إلى جانب تزايد عدد السكان المحليين، وعليه يصل نصيب الفرد من المكالمات الهاتفية خلال عام ١٩٨٦م حوالي ٥ مكالمات وتشير الإحصاءات إلى أن جمهورية مصر العربية تأتي بالمرتبة الأولى من حيث عدد المكالمات الهاتفية ومدتها، وربما كان ذلك بسبب زيادة نسبة الوافدين من مصر، والعلاقات الثقافية والاقتصادية التي تربط البلدين.

لكن حجم التبادل التجاري والمالي وأثره في استخدام وسائل الإتصال يظهر جليا بين الكويت وبريطانيا ففي الوقت الذي نجد نسبة الوافدين من بريطانيا محدودة فإننا نجد أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يأتي بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، في حين أن بريطانيا تحتل المرتبة الثالثة، من حيث عدد المكالمات الهاتفية مع الكويت.

يوضح (الجدول رقم ٤) أن حجم التبادل التجاري بين الكويت والدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية يفوق التبادل التجاري بين الكويت والدول العربية، أو جمهورية

جدول رقم (٤)
قيمة الواردات والصادرات بالألف دينار كويتي

		١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
مصر	الواردات	٤١٢٥	٣٥٣٤	٥٠٣٩	٦٣٣٢	٦٨٣٣
	الصادرات	٤٠٧٨٩	١٠٦٢٦	٥٦٩٦	٦٣١٢	٢٣٩٩٧
الارن	الواردات	١٧٧٩٩	٢٠٤٦٦	٢٢٠٨٥	٢٢٢٩٨	١٩٥٢٥
	الصادرات	٤١٩٤	٤٧٨٧	٦٤٩١	٦٩٩٤	٧٧٤٩
المملكة العربية السعودية	الواردات	٥٠٩٠	٦٥١٨	٧٢٠٠	٩٠٠٠	١٠٨٨١
	الصادرات	٥٨١٦	٦٦٦١	٧٧٤٠	٨٦٦٢	٦٢٣٥
الولايات المتحدة الأمريكية	الواردات	٢٠٧٦٩٢	٢٥٥٧٧٠	٢٧١٨٦٩	٣٠٢٩٥٠	٢٣٨٦٥٧
	الصادرات	٣٢٦٥٥	٦٥٠٤٢	١٨٦٢٠	١٠٤٦١	٥٨٤٩٦
جمهورية ايران الإسلامية	الواردات	٩٦٢٦	٥٤٨٨	٢٧٢٣	٤١٤٨	١٩٩٠
	الصادرات	٣٣٠٨٦	٧٣٩٣٥	٣٣٧٣٤	١٩٤٧٧	٥٦٥٠٢
بريطانيا	الواردات	١٤٤٣٤٦	١٥٢١٢٩	١٥١٩٣٩	١٦٧٤٥٦	١٥٣٧٢٧
	الصادرات	٣٢٣٤٥٨	٣٧٩٥٧٥	١٩٥٠٨٨	٣٠٤٦٤	٣٥٢٠٧
إيطاليا	الواردات	٨٠١٨٨	٩٨٨٤٤	١١٢٩٨٢	١٤٣٦٢٣	١٣٧٨٨٥
	الصادرات	٤٥١٣٢٧	٦٦٢٩٦	٧٧٨٧٩	٢٥٤٥٢٠	٢٨٤٧٣٥

إيران الإسلامية، ولكن مدى إستخدام وسائل الاتصال بين الكويت والدول العربية وجمهورية إيران الإسلامية يفوق مثيلته مع الدول الغربية، وربما كان مرجع ذلك هو صلات الجوار وحجم الهجرة الوافدة من هذه الأقطار إلى الكويت والعلاقات المكانية (الجوار) والثقافية، والاجتماعية بينهم.

كما أن وسائل الاتصال الأخرى ـ غير الهاتف ـ بين الكويت والدول الأوروبية، أو الولايات المتحدة الامريكية، قد لعبت دوراً لا يستهان به في تقليل نسبة الهاتف، وذلك مراعاة للتكاليف المادية، كما أن المعاملات التجارية تحتاج إلى إثباتات مكتوبة لهذا فهي إما أن تتم عن طريق التلكس أو البريد.

أمام تزايد الضغط على الإتصالات الهاتفية الدولية والتي تعتبر مؤشرا من مؤشرات الازدهار الاقتصادي في مجال المال والتجارة، فقد تمت توسعة خدمة المحطة الأرضية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية، فأصبح عددها ثلاث محطات خصصت إحداهما لخدمة الاتصالات بمنطقة الشرق الاوسط، وأوروبا، وأفريقيا.

هذا إلى جانب ما ينتظر أن يحققه القمر الصناعي العربي (عرب سات) من اتصالات عبر محطة رابعة، ينتظر أن تقوم بربط الكويت ببقية أرجاء الوطن العربي (جدول رقم ٥) يعطي صورة مبسطة للمقارنة بين كثافة الخدمة الهاتفية في بعض الدول العربية. (شكل رقم ٥)

أمام هذا التزايد في الحاجة للخدمات الهاتفية تم إدخال نظام الهواتف المتنقلة (هواتف السيارات) منذ عام ١٩٧٢م. وقد تزايد عدد هذه الخطوط من ٩١٩ خطا هاتفيا خلال عام ١٩٧٦م إلى ٣٦٧٠ خطا خلال عام ١٩٨٠م، وقد استمر في التزايد بعد ذلك بهدف تغطية الطلبات المتزايدة على هذه الهواتف وبخاصة اذا ما ربطنا ذلك بتزايد عدد السيارات.

جدول رقم (٥)
الكثافة الهاتفية في بعض الدول العربية[1]
عام ١٩٨٠م

اسم الدولـــــة	الخدمة الهاتفية لكل ١٠٠ شخص
الامارات العربية المتحدة	١٥
البحرين	١٦
تونس	٢,٦
الجزائر	١,٩
الجمهورية العربية السورية	٢,٥
جمهورية السودان	,٣
الجمهورية العراقية	٢,٦
سلطنة عمان	١,٥
قطر	١٧
الكويت	١٣
لبنان	١١
المملكة العربية السعودية	٢,٥
المغرب	١

رابعا : خدمات التلكس :

شهد استخدام التلكس بالكويت تطوراً وتزايداً كبيراً نتيجة لتطور البلاد الاقتصادي، وارتباط مصالحها بغيرها من الدول. وعليه وصل عدد رسائل التلكس خلال عام ١٩٨٦م إلى

(١) ميسر حمدون سليمان، (الاتصالات السلكية واللاسلكية في الوطن العربي)، المواصلات في الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٢.

شكل رقم - ٥ -

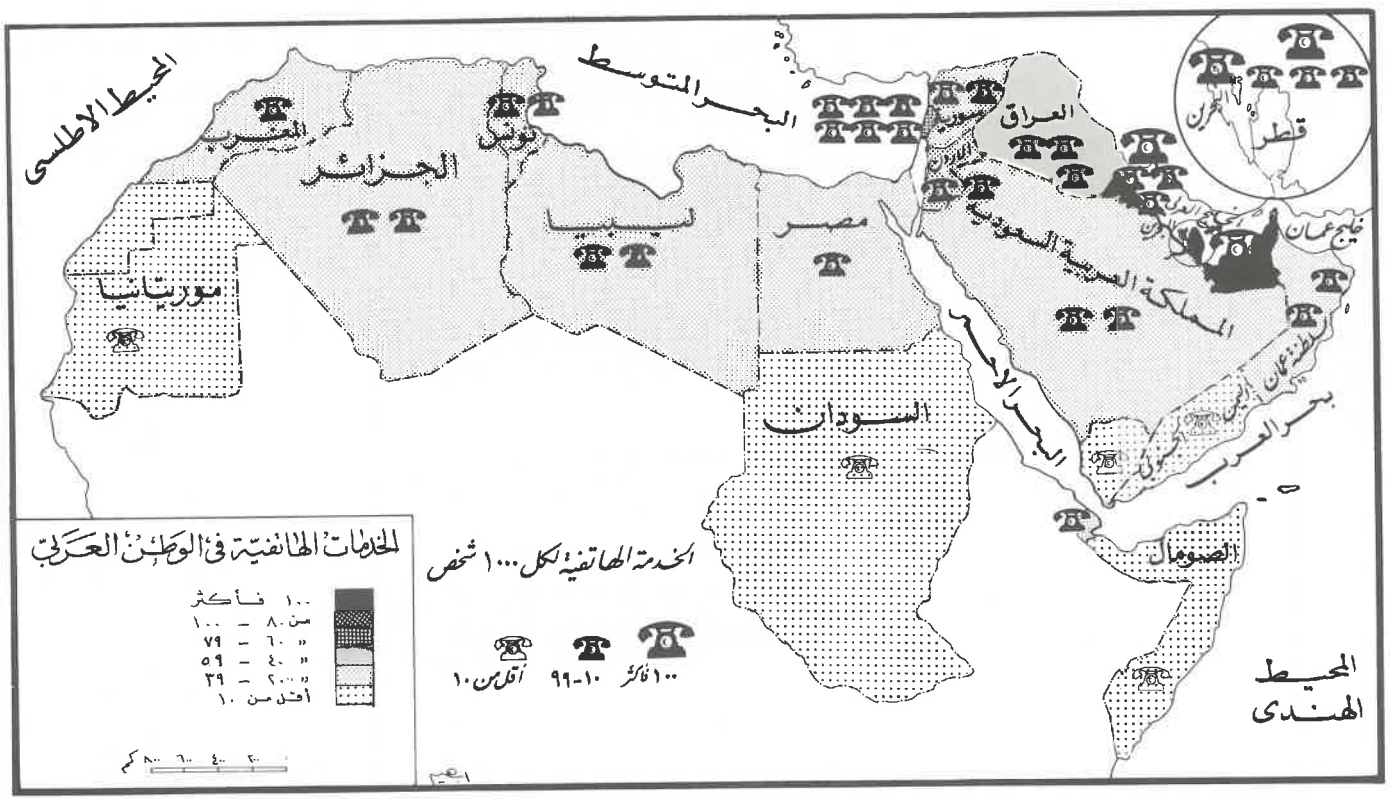
المحيط الأطلسى
البحر المتوسط
المغرب
الجزائر
تونس
ليبيا
مصر
موريتانيا
السودان
العراق
سوريا
الأردن
قطر
البحرين
الكويت
المملكة العربية السعودية
خليج عمان
اليمن
بحر العرب
البحر الأحمر
الصومال
المحيط الهندى
الخدمات الهاتفية فى الوطن العربى
١٠٠ فأكثر
من ٨٠ - ١٠٠
" ٦٠ - ٧٩
" ٤٠ - ٥٩
" ٢٠ - ٣٩
أقل من ١٠
٢٠ ٤٠ ٦٠ ٨٠ كم
الخدمة الهاتفية لكل ١٠٠٠ شخص
١٠٠ فأكثر
١٠-٩٩
أقل من ١٠

شكل رقم - ٦ -

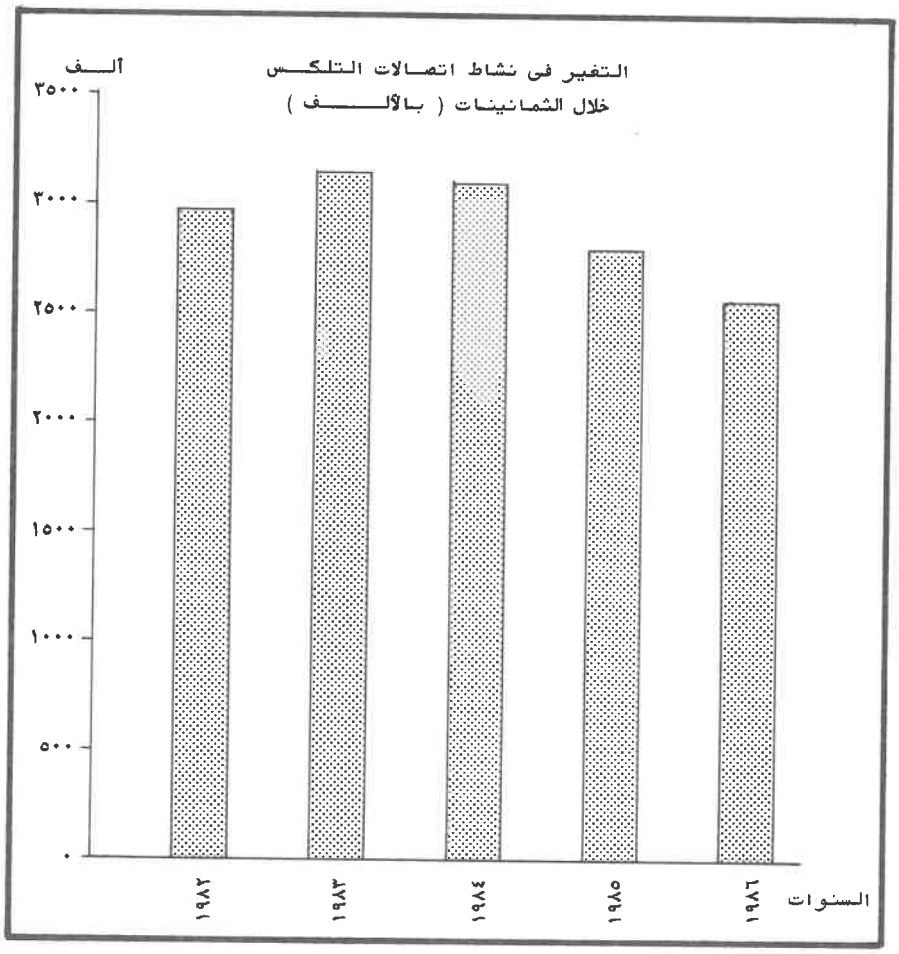

حوالي ٢٥٧٨٤١٩ رسالة صادرة ولا تقتصر خدمة التلكس على إتصال الكويت بالعالم الخارجي بل إن هناك خدمات محلية للتلكس.

ورغم أن خدمات وسائل الإتصال المختلفة شهدت انخفاضا في السنوات الأخيرة (الثمانينات) بسبب الركود الاقتصادي الذي تعرضت له البلاد، إلا أن نسبة الإنخفاض في خدمات التلكس بالكويت كانت نسبة ضئيلة جدا، مما يوضح أهمية هذا النوع من الاتصال. (شكل رقم ٦)

تستأثر مدينة لندن بالمرتبة الأولى من حيث عدد مكالمات التلكس التي أرسلت إليها من

الكويت خلال عام ١٩٨٦م، حيث بلغ نصيبها ١٧ بالمائة من حجم وسائل التلكس الكلية، تليها الولايات المتحدة الأمريكية التي وصل نصيبها إلى ١٢ بالمائة تقريبا.

رغم التناقص في عدد رسائل التلكس الا أن هناك بعض البلدان التي كان نصيبها في تزايد مثل : القاهرة وسوريا، وتايوان، وكندا، والصين، وتركيا، وبلجيكا، وربما كان مرجع ذلك إلى أن هذا النوع من الإتصال لم يكن ميسرا بينها وبين الكويت حتى وقت ليس ببعيد، إلى جانب العلاقات الاقتصادية والبشرية التي تربط الكويت بهذه البلاد.

نظراً لأهمية وسائل النقل وضرورة ترابطها فقد ربطت كل من مؤسسة الموانى والإدارة العامة للطيران وشركة المواصلات الكويتية بوزارة المواصلات. ولكن هذا الجزء سوف لن نتعرض له بالدراسة، وسنكتفي بتركيز الضوء على خدمات الإتصال الأخرى والتي سبق الحديث عنها.

ويعكس التطور في دخل المواصلات مستوى المعيشة (المرتفع) واستعداد الشركات والمؤسسات والأسر لتحمل أعباء خدمات وسائل الاتصال، لما لها من أهمية في تسهيل معاملاتهم. وهذا الدخل المباشر الذي تحصل عليه الوزارة نظير خدمتها قد لا يمثل دخلها الحقيقي لو كانت هناك رسوما على إستخدام الهواتف المحلية فهذه الخدمة تقدم بالمجان.

كما أن تكاليف البريد المعمول بها حتى الآن يقل كثيراً عن مثيلاتها في البلدان الأخرى التي تتعامل معها الكويت وربما كان ذلك بسبب سياسة الدولة الرامية لعدم إرهاق المستهلك نظير هذه الخدمات، كما أن تخفيض الأجور على البعائث البريدية قد يزيد من عددها، وهذا بدوره يعوض خفض التكاليف من جانب آخر كما سبق توضيحه.

كما أن الدخل غير المباشر لوسائل الاتصال هذه قد يتمثل في خدمة سكان البلاد من الناحية الاجتماعية والصحية والأمنية فوسائل الإتصال ضرورية لاستكمال مثل هذه الخدمات كما سبق توضيحه. إلى جانب أن انتعاش وازدهار وسائل المواصلات يعتبر دليلا على انتعاش الحياة الأقتصادية في البلاد، ويوطد علاقة الدولة بالعالم الخارجي : اقتصاديا، وسياسيا أيضا. لهذا كان الدخل المادي المباشر ليس الهدف بحد ذاته من وراء التوسع في تأمين خدمات الإتصال المختلفة.

اقتصاديات وسائل الاتصال

تمثل إيرادات وزارة المواصلات كل من : البريد، والبرق، والهاتف، وغيرها من خدمات الاتصال، مثل التلكس، إلى جانب إيرادات إدارة النقل[1] ولكننا في هذا الجزء سوف نركز على إيرادات ومصروفات وسائل الاتصال فقط : أي البريد والبرق والهاتف والتلكس.

---

(١) أنشئت هذه الإدارة خلال عام ١٩٨٠، ومن مهماتها جمع كافة البيانات الإحصائية المتعلقة بحركة النقل : مثل تسجيل ملكية السفن البحرية، وتصاريح عمل السفن، واصدار شهادات السلامة الخاصة بهذه السفن وتسجيل الوكالات البحرية... إلى آخره.

من المعروف أن الدولة تتحمل تكاليف معظم الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، من أجل توفير أحدث وأفضل وسائل الحياة العصرية المتطورة، وتعتبر خدمة وسائل الاتصال إحدى هذه الخدمات التي تقدمها الدولة، ولكنها تعتبر من بين الخدمات القليلة التي تغطي عائدات خدماتها نسبة من مصروفاتها، ولهذا كان لا بد من النهوض بهذا المرفق الحيوي. وذلك للفائدة الحقيقية ـ غير المباشرة ـ التي تعتبر الهدف الرئيس من وراء هذه النفقات. وتتمثل هذه الفائدة في سرعة الوصول إلى الهدف عن طريق وسائل الاتصال، ودورها كذلك في تنظيم العلاقة بين أجزاء الدولة، وتحقيق الأمن والسلامة فيها.

وفيما يلي سوف نوضح بشيء من الإيجاز نفقات وسائل الإتصال المختلفة والمردود الاقتصادي لهذه الخدمات. وتتمثل إيرادتها بالاتي :

أ ـ إيرادات الخدمات البريدية :

تعتبر الخدمات البريدية من الخدمات المهمة التي لا بد من توافرها، وذلك لخدمة المصلحة العامة. ومراعاة دخول الأفراد ومدى إمكاناتهم لتحمل تكاليف الأجور البريدية. ولهذا فإن الدولة عادة ما تضحي بتحمل نسبة من إجمالي تكاليف الخدمات البريدية[1]. وإن كان عائد قيمة الطوابع البريدية التي توضع على البعائث المختلفة تسهم بسد جزء يسير من تكاليف هذه الخدمات أي أن هدف الخدمات البريدية هو توفير الخدمات السريعة والمضمونة والمحافظة على سلامة البعائث وسريتها كما سبق توضيحه.

إن إتباع الكويت لتقسيم ثلاثي لجهات العالم والذي يتمثل بالبريد المحلي (الكويت)، والبريد المرسل إلى الدول العربية، ثم البريد المرسل إلى بقية دول العالم (البلاد الأجنبية) وقد أدى إلى تقليص الفوارق في التكاليف البريدية بين جهات العالم المختلفة. والسبب في هذا يعود إلى حقيقة أن ما يتراوح بين ٩٠ : ٩٣ بالمائة من مجموع المراسلات مع البلاد الأجنبية لا يجاوز وزنها ٨ : ١٠ جرام، في حين أن المراسلات الكبيرة محدودة. وهناك نسبة تصل إلى حوالي ٤٠ بالمائة زيادة في تكلفة كل جرام إضافي، حسب الاتفاقية العالمية.

غير أن الالتزام بأسعار مخفضة وعدم التقيد برفع الأجور البريدية سوف يحقق نوعا من الربح، خاصة إذا ما قورن ذلك بالتكاليف الفعلية التي تتحملها إدارة البريد مقابل نقل هذه

---

(١) تعتبر الدول الفقيرة البريد مصدرا من مصادر إيراداتها وفي هذه الحالة تخفض الدولة من نسبة مساعداتها للخدمات البريدية، ولكن بحدود ما تسمح به اتفاقيات اتحاد البريد العالمي. أو قد تضيف هذه الدول ضرائب خاصة بها، تتمثل بطوابع إضافية على القيمة الدولية للخدمة، يوضح عليها الهدف من هذه الطوابع التي تحمل رسوم إضافية خاصة بالدولة.

جدول رقم (٦)
إيرادات خدمات البريد والبرق والهاتف

السنـــة	إيرادات البريد بالألف دينار	إيرادات البرق والهاتف بالألف دينار	المجمـــوع
١٩٨٢م	٤٤٢٩	٥٤٧١٣	٥٩١٤٣
١٩٨٣م	٣٣٠١	٥٨٩٠٢	٦٢٢٠٣
١٩٨٤م	٣٩٢٤	٦٠١٨٣	٦٤١٠٧
١٩٨٥	٣٤٩٢	٥٨٨٦١	٦٢٣٥٤
١٩٨٦م	٢٩٢٨	٥٨٦٠٧	٦١٥٣٥

المصدر : وزارة المواصلات النشرة الاحصائية ١٩٨٦م.

المراسلات[1]، في حين أن إستخدام رسوم بريدية أخرى سوف يتطلب طوابع بريدية برسوم جديدة، وهذا سوف يضاعف التكلفة الفعلية. لكن الخسارة تظهر بالنسبة للبعائث الكبيرة فقط كما سبق توضيحه.

وفي حالة وصول مراسلات بريدية تحمل ما يشير إلى نقص في الأجور المقررة تقوم إدارة البريد بإضافة طابع خاص بقيمة النقص ويتم تحصيله من المرسل إليه، أو من المرسل، حسب ما جاء في أحكام اتفاقية البريد العالمية. وكذلك تقوم إدارة البريد باستيفاء قيمة النقص على الرسائل الصادرة عن الكويت، وتصديرها وفقا لأحكام إتفاقية البريد العالمية[2].

لقد عمدت إدارة البريد إلى زيادة التعرفة البريدية منذ مطلع عام ١٩٨٦م، وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي يسود العالم، وماله من انعكاسات إقليمية ومحلية. كما أن نسبة التكلفة البريدية بالكويت منخفضة مقارنة بغيرها من بلدان العالم الأخرى الأعضاء في إتحاد البريد العالمي. ولهذا فإن إيرادات البريد منخفضة بالنسبة للتكاليف الباهظة التي تنفق من أجل توفير هذه الخدمة، فإيراداته تمثل ٥٩ بالمائة من الميزانية المعتمدة.

ب ـ إيرادات الخدمة البرقية :

نظرا لتناقص عدد البرقيات المرسلة وثبات أجورها فإن الدخل العائد من خدمات البرق قد

---

(١) هناك اتفاقيات تتم بين شركات الطيران وإدارة البريد بحيث تكون تكاليف النقل زهيدة جدا بالنسبة للرسالة.

(٢) فرحان سليمان العلي، الوثائق البريدية العربية والدولية، قانون البريد والأنظمة البريدية في دولة الكويت، وزارة المواصلات إدارة البريد، الكويت ١٩٨٥، ص ٧٦.

تناقص بنفس النسبة. وقد بلغت عائدات الخدمة البرقية خلال عام ١٩٧٠م حوالي ٤١٩ الف دينار. لكنه خلال المدة ما بين عامي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤م استمر معدل الدخل فيما بين ٥٦٦ ألف و٥٩٨ الف دينار كويتي. وقد استمر هذا المعدل حتى مطلع الثمانينات، حيث وصل خلال عام ١٩٨٦م إلى حوالي ٥٥٩ ألف دينار. ويعزي السبب في استمرار الدخل البرقي على ما هو عليه تقريبا إلى انتشار استخدام التلكس في كثير من المعاملات.

جـ ـ إيرادات الخدمة الهاتفية :

تمثل إيرادات الخدمة الهاتفية، تكاليف الاشتراك السنوي، وتكلفة إيصال الخدمة، إلى جانب المكالمات الخارجية، أما الاتصالات المحلية فإنها مجانية.

وقد شهدت إيرادات الهاتف تزايدا مستمرا نظرا للاقبال المتزايد على إستخدام الهاتف، فبعد أن كانت إيرادات الخدمة الهاتفية خلال عام ١٩٧٠م حوالي ٤٥٣ الف دينار كويتي وصلت إلى ٢٣٥٣ الف دينار خلال عام ١٩٧٤م واستمر التزايد نتيجة لتزايد عدد المشتركين، وتزايد الإقبال على إستخدام الهاتف للإتصالات الخارجية، ومنذ النصف الثاني من السبعينات بدأ إستخدام هواتف السيارات، إلى جانب الخدمة الآلية للإتصالات الخارجية، مما زاد من إيرادات الخدمة الهاتفية وفي خلال عام ١٩٨٥م وصلت الإيرادات الهاتفية إلى حوالي ٣٦٢٥٧ ألف دينار كويتي، وربما كان مرجع ذلك عائداً إلى الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد منذ نهاية السبعينات، وأثر الحرب العراقية الإيرانية على اقتصاد المنطقة وخاصة ما تعرضت له أسواق النفط من تذبذب.

جدول رقم ٧
إيرادات وميزانية وسائل الاتصال

السنة	إيرادات وسائل الاتصال بالألف دينار	ميزانية وسائل الاتصال بالألف دينار	نسبة الايرادات إلى الميزانية
١٩٨٢	٥٩١٤٣	٦٣٩٦٧	٪٩٢
١٩٨٣	٦٢٢٠٣	٧٨٧٥٥	٪٨٧
١٩٨٤	٦٤١٠٧	٩٨٩٤٩	٪٦٤
١٩٨٥	٦٢٣٥٤	٧٣٧٥٥	٪٨٤
١٩٨٦	٦١٥٣٥	٦٦٥١٥	٪٩٢

حسب بواسطة الكاتبة، معتمدة على نشرة وزارة المواصلات سنة ١٩٨٦م.

شكل رقم - ٧ -

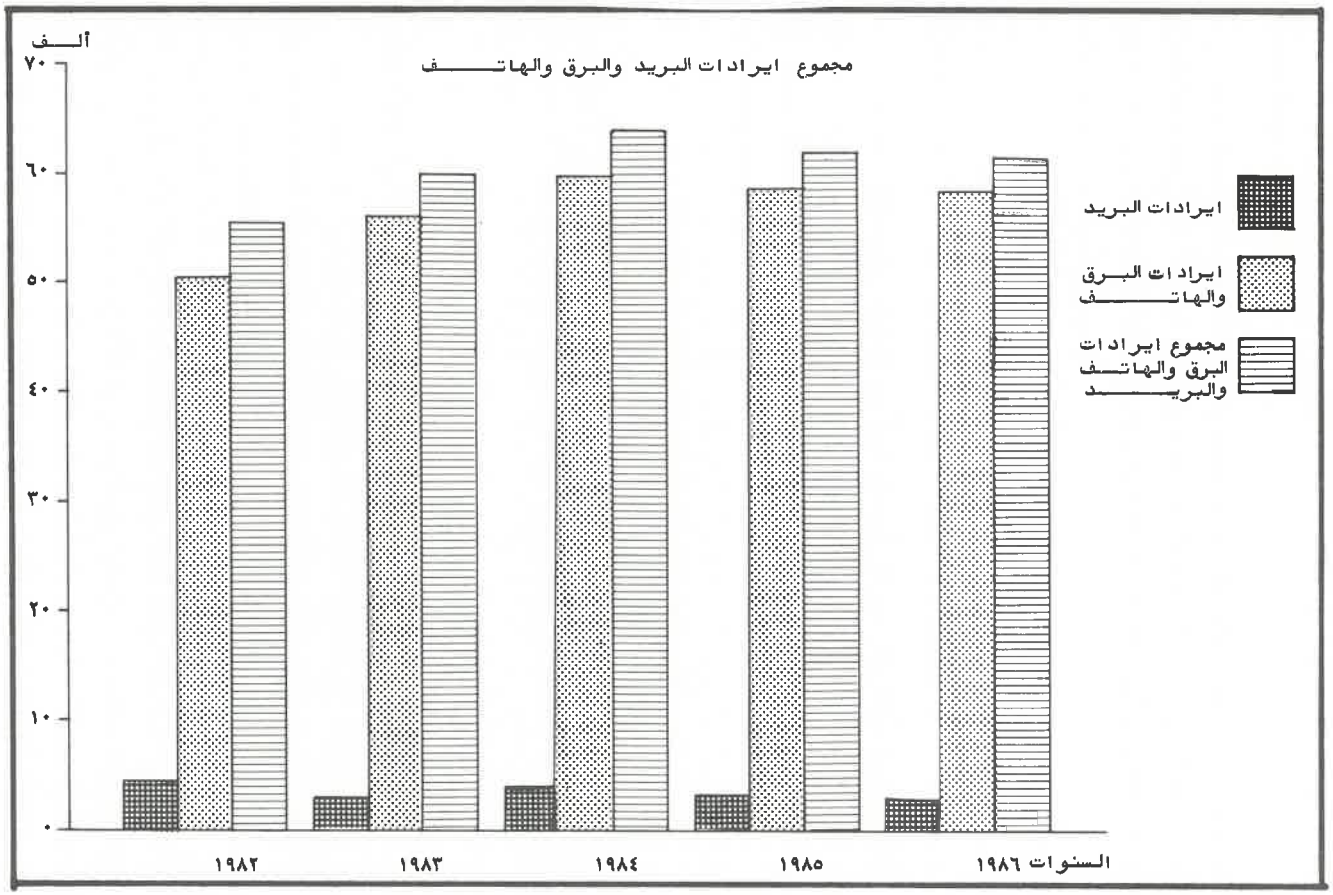
مجموع ايرادات البريد والبرق والهاتف
ألف
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
٠
١٩٨٢
١٩٨٣
١٩٨٤
١٩٨٥
السنوات ١٩٨٦
ايرادات البريد
ايرادات البرق والهاتف
مجموع ايرادات البرق والهاتف والبريد

يتضح من (الجدول رقم ٧) أن نسبة إيرادات وسائل الاتصال تمثل نسبة عالية من مجموع ما تتحمله الدولة من نفقات.

على الرغم من تفاوت معدلات الدخل بالنسبة لوسائل الإتصال المختلفة، إلا أن العائدات الإجمالية منها تغطي هذه الفروق، التي تبدو واضحة في إيرادات البريد، التي لم تتجاوز نسبتها خمسة بالمائة تقريبا من جملة أيرادات وسائل الإتصال خلال عام ١٩٨٢م كما أنها لم تتجاوز ٧ بالمائة خلال عام ١٩٨٦م. (شكل رقم ٧)

ولكن إيرادات الخدمة الهاتفية والتلكس تغطي معظم إيرادات وسائل الإتصال، فقد بلغت نسبة إيرادات الخدمة الهاتفية خلال عام ١٩٨٥م إلى حوالي ٥٨ بالمائة من مجموع إيرادات وسائل الإتصال وفي خلال عام ١٩٨٦م بلغت حوالي ٤٠ بالمائة. (شكل رقم ٧)

ورغم ما تحققه وسائل الإتصال من إيرادات، إلا أن هذه الإيرادات تتعرض لبعض الذبذبات، كما أنها تعتبر محدودة إذا ما قورنت بنفقات الدولة ـ المتمثلة بالميزانية ـ وجهودها من أجل تعميم الخدمات في كافة أنحاء البلاد، وتطويرها بحيث تتمشى مع أحدث ما وصل إليه العلم من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال.

قوة العمل في مجال وسائل الاتصال المختلفة

رغم أن معظم العاملين في قطاع وسائل الاتصال يمكن تصنيفهم ضمن العاملين في وزارة المواصلات، إلا أن وزارة المواصلات تشمل ضمن مجالاتها العاملين في شؤون النقل البحري كما سبق ذكره.

ولهذا سوف نعالج في هذا الجزء العاملين في مجال البريد والبرق والهاتف.

أ ـ قوة العمل في مجال الخدمات البريدية :

تعتبر الخدمات البريدية ضمن وزارة المواصلات إلا أن أحتياجاتها من القوى العاملة قد تختلف عن بقية أقسام الوزارة من حيث المؤهلات. بلغ إجمالي عدد العاملين في إدارة البريد خلال عام ١٩٨٦م حوالي ١١٨٤ موظفا، منهم حوالي ٤٨ بالمائة من غير الكويتيين. بينما كان إجمالي عدد العاملين خلال عام ١٩٨٢ حوالي ١٣٦٩ موظفا كانت نسبة غير الكويتيين منهم لا تتجاوز ٤١ بالمائة. يتضح من هذه الأرقام أن عدد العاملين قد تناقص بعض الشيء من حيث العدد الإجمالي في قطاع البريد. هذا التناقص شمل الكويتيين وغير الكويتيين، وذلك بسبب إنهاء خدمة مالا يقل عن ٧٩ حالة من بين الكويتيين، وعشر حالات من غير الكويتيين، وربما كان السبب في تخفيض عد العاملين هو استخدام الآلة وتبسيط الإجراءات رغم إتساع الرقعة العمرانية في البلاد، وما يتطلبه ذلك من توسع في الخدمات البريدية.

ب ـ قوة العمل في مجال إدارة البرق والهاتف :

تمثل قوة العمل في مجال البرق والهاتف معظم العاملين في قطاع وسائل اتصال، حيث بلغت نسبتهم حوالي ٩١ بالمائة من مجموع العاملين خلال عام ١٩٨٢م، أما في عام ١٩٨٥م فقد بلغت نسبتهم حوالي ٨٣ بالمائة من مجموع العاملين في قطاع وسائل الاتصال، منهم حوالي ٥٧ بالمائة كويتيون وقد تعرض عدد العاملين في قطاع البرق والهاتف للتناقص بما بعادل ١٣ بالمائة خلال المدة ما بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥م. غير أن نسبة العاملين من الكويتيين وغير الكويتيين تعرضت للتذبذب خلال نفس الفترة. فقد زاد عدد الكويتيين بحوالي ١,٥ بالمائة خلال الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٢م أما بالنسبة للعاملين من غير الكويتيين فقد انخفض بنسبة ضئيلة جدا خلال نفس الفترة، ولكن خلال السنوات اللاحقة تعرض عدد العاملين من الكويتيين وغير الكويتيين للتناقص.

يتجه عدد موظفي إدارة البرق والهاتف إلى التناقص سنة بعد أخرى رغم التوسع في تقديم هذه الخدمات في جهات الدولة المختلفة. وربما كان مرجع ذلك هو سياسة الدولة الرامية إلى ترشيد الإنفاق الحكومي الناتجة عن الوضع الاقتصادي، وإحلال الآلة حيثما أمكن ذلك.

يتضح من (الجدول رقم ٨) أن عدد غير الكويتيين آخذ بالتناقص، إذ تبلغ نسبة النقص في عدد غير الكويتيين حوالي ٥ بالمائة.

كان مجموع العاملين في إدارة البريد والبرق والهاتف عام ١٩٧٣م حوالي ٤٤٦٥ بين إداري فني وموظف كويتي وغير كويتي[1]، ورغم ما تتطلبه أعمال هذه الوزارة من الفنيين إلا أن الإداريين بين كل من الكويتيين وغير الكويتيين يفوق عدد الفنيين. فقد بلغت نسبة الإداريين من الكويتيين العاملين حوالي ٣١ بالمائة من جملة العاملين بالوزارة، بينما بلغت نسبة عدد الكويتيين الكلية بهذه الوزارة (فني، اداري) ٥٨ بالمائة من مجموع العاملين.

أما غير الكويتيين فقد بلغت نسبتهم ٤٢ بالمائة تقريبا، وبلغت نسبة الفنيين منهم حوالي ٤٢ بالمائة والباقي (٥٨٪) إداريون.

يوضح (الجدول رقم ٨) عدد العاملين في قطاع وسائل الإتصال من الكويتيين وغير الكويتيين.

بلغت نسبة العاملين في وسائل الإتصال إلى مجموع موظفي الدولة خلال عام ١٩٨٣م حوالي ٤,٥ بالمائة.

---

(١) أنشأ معهد التدريب لإعداد الكوادر المحلية. ويعد المعهد ثلاث دورات تدريبية هي :

١ ـ دورة ساعي البريد ٢ ـ دورة كاتب فرز بريدي

٣ ـ دورة كتبة الحاجز.

جدول رقم (٨)
موظفو إدارة البريد والبرق والهاتف

السنة	كويتـــي	غير كويتي	المجموع
١٩٨٢م	٤٥٧٦	٣٢٥٤	٧٨٣٠
١٩٨٣م	٤٥٢٩	٣٤٠٧	٧٩٣٦
١٩٨٤م	٤٥١٨	٣٤٩١	٨٠٠٩
١٩٨٥م	٤٤٤٦	٣٥٣٣	٧٩٧٩
١٩٨٦م	٤٨٤٦	٣٦٨٣	٨٥٥٦

المصدر : جمعت بواسطة الكاتبة معتمدة على، وزارة المواصلات، النشرة الإحصائية ١٩٨٦م.

وفي خلال عام ١٩٨٥م بلغت نسبة العاملين في قطاع وسائل الاتصال حوالي ٥ بالمائة، وربما كان السبب في هذه الزيادة الطفيفة يعود إلى الانخفاض البسيط في العدد المطلق لمجموع موظفي الدولة، في حين أن عدد موظفي وسائل الاتصال قد ارتفع بعض الشيء. (شكل رقم ٨)

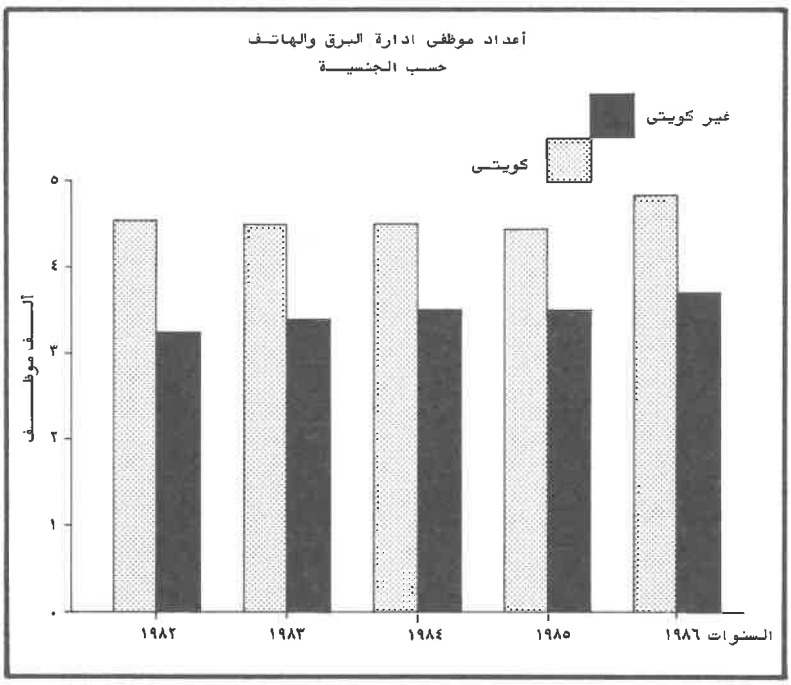

شكل رقم - ٨ -

الخاتمـــة

يعتبر نشاط خدمات الإتصال على اختلاف أنواعها مؤشراً هاما لقياس مدى ارتباط المجتمعات ببعضها سواء كان ذلك لخدمة علاقات اجتماعية وإنسانية، أو اقتصادية وسياسية، أو غيرها.

ترتبط الكويت بمجتمعات عديدة عن طريق وسائل الاتصال المختلفة. ونظراً لارتباط وسائل الاتصال المختلفة بالعلاقات بين المجتمعات فإنها تتعرض لفترات مد وجزر حسب الحاجة القائمة بين هذه المجتمعات.

تتعرض خدمات البريد بالكويت لما تتعرض له خدمات وسائل الإتصال المختلفة في أي مجتمع، فمن الواضح أن حركة التبادل البريدي تنشط في أوقات المناسبات والأعياد، وبخاصة أن الكويت تضم بين سكانها مهاجرين قدموا مما يقارب ٢٠٠ دولة. وتبلغ نسبة هؤلاء المهاجرين أكثر من نصف العدد الكلي للسكان. وهؤلاء المهاجرون لهم اتصالات بالخارج وروابط أسرية واجتماعية في أقطارهم الأصلية.

لا يتوقف نشاط حركة التبادل البريدي على الأعياد والمناسبات بل إنها تعتبر مؤشرا مهما يوضح مدى الإزدهار التجاري والاقتصادي في البلاد.

ففي أوقات الإزدهار الاقتصادي المحلي تنشط حركة البريد ووسائل الاتصال الأخرى. لأن كثيرا من الشركات والمؤسسات الصناعية منها والمالية على مستوى العالم تحاول الحصول على أسواق لها في الكويت، ولهذا تكثر مراسلاتهم ـ من عينات وغيرها ـ في حين أنه في حالات إنخفاض الدخل أو تراجع الإقتصاد يلجأ التجار وأصحاب الأعمال المحليين إلى مخاطبة الشركات والمؤسسات المنتجة من أجل الحصول على عينات لمنتجاتهم.

ولما كان التبادل التجاري عملية تتم بين طرفين منفصلين : فإنه لا بد من أستخدام البريد ووسائل الإتصال الأخرى لاتمام مهمتهما، خاصة لما تتمتع به الخدمة البريدية من سرية قد توافر في وسائل الاتصال الأخرى. فحركة النقل البريدي تأثرت بالازدهار الذي شهدته الكويت خلال السبعينات وبداية الثمانينات، حيث أن نسبة الخدمات البريدية انخفضت بعد ذلك فيما بين ٢٥ ـ ٣٠ بالمائة خلال الفترة بين ١٩٨٠، ١٩٨٦م عن معدلها السابق خلال السبعينات. وهذا نتيجة لما لحق بأزمة سوق الأوراق المالية (المناخ) من تغيرات في المجالات الإقتصادية المختلفة. وبالمثل تأثرت وسائل الإتصال الأخرى بهذه الأزمة.

أن نجاح وتحقيق خدمة الإتصال السريعة والميسرة لا يمكن تحقيقها لمجرد توفير مراكز بريدية أو عمال لخدمة الإتصالات المطلوبة.

لكن هذا لا يتأتى إلا بتعاون مختلف الوزارات والمؤسسات، لتحقيق الهدف المرجو بالنسبة للجميع، فخدمات التوزيع البريدية لا يمكن أن تتم على الوجه الأكمل إلا إذا توافرت وسائل النقل المختلفة وانتظمت خدماتها.

سواء كانت : جوية، أم برية، أم بحرية، وهذه الوسائل التي بدونها لا يمكن للخدمات البريدية أن تستمر تعتمد على مدى إنشاء البنية[1] الأساسية لها من موانٍ وطرق ومطارات وغيرها.

ولتيسير وتسهيل توصيل الخدمات البريدية والبرقية لا بد أن تكون أسماء الشوارع وأرقام المباني واضحة، وأن تتوافر المصورات «الخرائط» التي توضح هذا التوزيع. حيث إنه بدون توفير هذه المعلومات يتعذر على الخدمات البريدية والبرقية أن تقوم بالدور المنوط بها حيث السرعة وضمان وصولها إلى الجهات المرسلة من أجلها.

كما أنه حتى يتم استخدام وسائل الاتصال المتاحة عل أكمل وجه وحتى يعوض العائد منها ـ الدخل المادي ـ بعض ما تتكبده الدولة من نفقات متزايدة على مر السنين، لا بد من أن تتميز خدمات الاتصال بما يأتي : توزيع مراكز وسائل الاتصال التي تخدم العملاء توزيعا عادلا بين أرجاء الدولة المختلفة، لأنه كلما زاد التوزيع وانتظم كلما أمكن وصول العملاء إلى هذه المراكز وبالتالي أمكن الإستفادة منها لأكبر عدد ممكن من العملاء.

ولتحديد أهمية هذه المراكز المنتشرة في أنحاء البلاد لا بد من تقييمها : أولا : حسب أهميتها الفعلية، سواء كانت القيمة المباشرة أو غير المباشرة ثم يأتي بعد ذلك التقييم الفعلي لهذه المراكز. قيمة خدمات ووسائل الاتصال وأهميتها بالنسبة للدول والأفراد، من حيث : الحيوية، والأهمية، وكثرة الاستخدام. قيمة الأرض التي يقع عليها المركز وهذه القيمة لا تمثل مجرد قيمتها النقدية (سعر المتر المربع مثلا) بل إن هناك قيمة أخرى تتمثل بمنافستها للإستخدامات الأخرى، وأي هذه الإستخدمات يمكن أن يعطي الأولوية.

تأتي بعد ذلك تكاليف بناء المنشأت التي تقوم بتأدية الخدمات المطلوبة. كيف تمت؟ ولماذا تمت بهذه الصورة، وهل اعتمدت على أقل التكاليف؟ وما هي المتطلبات الفنية التي يستوجب وجودها؟

---

(١) إن الكويت رغم اهتمامها بتأمين الخدمات البريدية منذ وقت مبكر كما سبق ذكره ـ إلا أن أسماء وأرقام الشوارع والمباني بقيت غير واضحة حتى وقت ليس ببعيد، مما اضطر البعض الى استعمال عناوين الوزارات الحكومية، او المكاتب التجارية، من أجل ضمان وصول رسائلهم وربما كان هذا أحد الأسباب التي دفعت إلى عدم الإعتماد على الخدمات البريدية حتى وقت ليس ببعيد، ولكن تمكنت الدولة في السنوات الأخيرة من تحقيق ذلك.

ويتم توزيع مراكز خدمة البريد والبرق والهاتف حسب اعتبارات عدة من أهمها : حجم السكان في المنطقة المراد إقامة المركز بها، حتى يتسنى معرفة مقدار الطلب على خدمات وسائل الإتصال في المنطقة. وكذلك معرفة تركيب السكان النوعي، وتوزيعهم حسب الجنسية، فالمناطق التي يتركز بها المهاجرون من الذكور والذين قدموا للعمل دون أن يصطحبوا عائلاتهم يكونون أحوج إلى وسائل الإتصال من أولئك المستقرين مع عائلاتهم، كما أن حالتهم المادية تحدد نوع وسيلة الاتصال التي يلجأون اليها. كما أن مدى حداثة ظهور المنطقة السكنية من قدمها يمكن من معرفة إمكان توافر خدمات الاتصال الهاتفية لدى المنازل أم لا، ومدى حاجة السكان للاتصالات البديلة، وهكذا.

وذلك حتى تتاح الفرصة لدى الجهات المسئولة من تأمين خدمات الاتصال لدى مركزاها المتوفرة في المنطقة.

إن معدل الدخل المادي لدى سكان المنطقة يحدد نوع وسيلة الاتصال التي سيستخدمونها ولما كانت المناطق السكنية تضم بين سكانها معدلات دخول متفاوتة فكل فئة من السكان تحتاج لنوع معين من وسائل الاتصال، كما أن الغرض من الاتصال أيضا قد يحدد نوع وسيلة الاتصال. كما أن نوع استغلال الأرض ـ سواء كانت منطقة تجارية ام سكنية أو صناعية ـ سيكون معينا على معرفة وتحديد نوع وسائل الاتصال المطلوبة أكثر من غيرها.

ونظرا لأن الهدف الاساسي من تأمين وسائل الاتصال المختلفة هو خدمة مواطني هذه البلاد، ولما كانت الوزارة تهدف إلى زيادة استخدام هذه الوسائل إلى أقصى حد فإنه يتحتم الاستمرار في صيانة الأجهزة والمعدات المستخدمة عن طريق إدخال أحدث النظم لتسهيل عملية الاستلام والتوزيع بالنسبة : للبريد، والبرقيات، والطرود، وهذا قد يحتاج أن تسهم جهات أخرى كما سبق ذكره.

إتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن حقوق الدولة بصورة لا تعيق الإستعمال، وبنفس الوقت تحث المشتركين على دفع المستحقات اللازمة بسداها[٢]. ولكن إذا كان لا بد من العقوبة فمن المستحب أن تكون بصورة لا تزيد من نفقات الدولة، ولا تحد من الدور الذي وضع الهاتف من أجله. وربما كان ذلك عن طريق نشر الوعي أو تحديد فترات معينة للسداد، وتسهيل عملية دفع الرسوم أما عن طريق البنوك المعتمدة أو عن طريق شراء الحوالات البريدية أو غيرها، مما

---

(١) إذا ما حددت الدولة مناطق يتركز بها الوافدون من الذكور مثلا فلا بد من مراعاة حاجتهم إلى وسائل الاتصال ووضعها بعين الاعتبار.

(٢) لجأت الجهات المختصة بقطع خطوط الهاتف عن الأفراد والمؤسسات التي تتأخر بدفع ما عليها من ديون للدولة مقابل الخدمات الهاتفية، وهذا الإجراء بحد ذاته يزيد من النفقات التي تتحملها الدولة لمثل هذه الخدمات الحيوية، فهناك وقت يمضي لقطع الخط الهاتفي وإعادته مرة أخرى، كما أن هناك معاملات روتينية لا بد من إتمامها حتى يعاد الخط لصاحبه الذي قد يكون موظفا في وزارات الدولة، وفي هذا تأخير لموظفي وزارة المواصلات من جانب، ووزارات أخرى أيضا، بالإضافة إلى ما يترتب على عملية القطع من تأخير أعمال وضع الهاتف من أجلها.

يسهل عملية الدفع.

من المعروف أن هناك عدد من السعاة بكل وزارة من الوزارات وقد بلغ عدد هؤلاء السعاة حوالي ١٩٠٠ ساع[1] في مختلف الهيئات الحكومية إن نظرة أو تقديرا أوليا لأجور ومستحقات هؤلاء السعاة حسب جنسيتهم تستوجب طرح السؤال الآتي : هل ما تتكلفه الدولة لتأمين مثل هذه الخدمة عاجز عن أن يقوم بخدمة بريد الوزارات المختلفة، عن طريق فرع خاص لخدمة بريد الوزارات؟ كما هو معمول به لدى الدول المتقدمة. وبذلك يكون استخدام تسهيلات حكومية قائمة، مما قد ينتج عنه توفير بالتكاليف، كما أن هذا قد يؤدي إلى تخفيض الطلب على اليد العاملة التي تكون مهاجرة في الغالب وغير مدربة، أو الاستفادة من اليد العاملة المحلية في مجالات أخرى؟

(١) يعين الساعي على الدرجة الثامنة أو السابعة حسب المؤهل.

المراجع

١ ـ أحمد حسن، **مدينة الكويت**، دراسة في جغرافية المدن، مجلة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية، الكويت ١٩٨٢.

٢ ـ دويوى، ج.، **المدينة والخدمات الهاتفية**، ترجمة، محمد اسماعيل الشيخ، العدد ٤٤، الجمعية الجغرافية، الكويت ١٩٨٢.

٣ ـ عبدالله الحاتم، **من هنا بدأت الكويت**، المطبعة العمومية، دمشق، غير مؤرخ.

٤ ـ فرحان سليمان العلي، **الوثائق البريدية العربية والدولية**، قانون البريد والأنظمة البريدية في دولة الكويت، وزارة المواصلات، إدارة البريد، الكويت ١٩٨٥.

٥ ـ ميسر حمدون سليمان، الاتصالات السلكية واللاسلكية في الوطن العربي، **المواصلات في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٢.

٦ ـ وزارة البريد والبرق والهاتف في خمس سنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣، مطبعة حكومة الكويت.

٧ ـ وزارة البريد والبرق والهاتف في خمس سنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٨٣.

٨ ـ وزارة المواصلات النشرة الاحصائية ١٩٨٦.

٩ ـ وزارة التخطيط المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٦.

1 - Al- Abdul - Rassak, Fatimah, **Marine Resources of Kuwait Their Role in the Development of non Oil Resources,** KPI, London. 1984.

2 - Harris, Christian Phelps, The Persion Gulf Submarine Telegraph of 1864, **The Geographical Journal,** Vol. 135, Part 2, June 1969.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدرها جامعة الكويت

مجلة فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

منبر بارز للأكاديميين العرب
تأسس عام 1973

رئيس التحرير :
أ.د. فهد ثاقب الشاقب

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريال، قطر (10) ريال، الامارات (10) درهم، البحرين (1,-) دينار، عُمان (1,-) ريال، العراق (1,-) دينار، الاردن (750) فلس، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (900) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (1,5) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (35) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريال، المغرب (15) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك.	4 د.ك.	5,5 د.ك.	7 د.ك.
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولار	30 دولار	40 دولار	50 دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولار	110 دولار	150 دولار	180 دولار

● تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(1) أما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج / فرع العديلية.

توجه جميع المراسلات إلى: رئيس التحرير

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص.ب: 5486 صفاة

الكويت. هاتف: 2549421 / 2549387 - تلكس: 22616 الكويت